

الجمهورية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

رقم المذكرة:



مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر
الشعبة: علوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع:

أثر سعر الصرف على الميزان التجاري
– دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2000-2020)

تحت إشراف الأستاذة:

الدكتورة نسيلي جهيدة

من إعداد الطالبين:

– لكحل مراد

– ماحي بلال

السنة الجامعية: 2022/2021 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي علمنا و ألهمنا وشق أبصارنا وأسماعنا وحرك أيدينا
ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع...

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة المشرفة" الدكتورة جهيدة نسيلي"
على إرشاداتها وتوجيهاتها القيمة في سبيل انجاز هذا العمل في أحسن الظروف
وفي أجود إخراج شكلا ومضمونا...

كما نخص بشكر

كما نتقدم لأعضاء لجنة التكوين ولجنة المناقشة كل باسمه ومقامه بالشكر الجزيل
والامتنان على قبول تقييم هذا العمل ومناقشته وإثرائه...

والشكر موصول إلى كل أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الإقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير بجامعة بومرداس
وإلى كل من قدم لنا العون والنصح وإلى كل من حفزنا وساعدنا ولو بكلمة
والحمد والشكر لله قبله وبعده...

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على رسوله الكريم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا
تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "الله جل وجلاله" ...

إلى من علمني العطاء بدون إنتظار... من أحمل إسمه بكل افتخار... روح "أبي" قدور لكحل
رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى...

إلى روح "أمي" الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته...

إلى جميع أفراد عائلتي وإخوتي سندي في الدنيا وأصدقائي وأحبابي وكافة أساتذتي الكرام ...
إلى كل هؤلاء أهدي عملي وثمره جهدي.

مراد

إهداء

الحمد لله الذي وفقني في عملي هذا والسلام على نبيه الكريم أما بعد،

أهدي عملي هذا

إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها...

إلى "الوالد الكريم" الذي كان سنداً لي في هذه الحياة...

إلى أخي "عبد الحكيم" واختي "سمية"...

إلى رفقاء درب الحياة...

وإلى كل الأهل والاقارب...

إلى من جمعني بهم الحياة وغرسو في قلبي الخير ولم ينسأهم قلبي و قلمي...

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي ثمرة جهدي في هذا العمل

وأتمنى أن يكون له قيمة مضافة في بحر العلم...

بلال

المستخلص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، من ثم قياس هذا التأثير، لذلك تم اعتماد تحليل تطور كل من سعر الصرف والميزان التجاري من (2000-2020) لمعرفة إرتباطهم، وقد حاولنا صياغة نموذج قياسي مناسب لقياس هذا التأثير وقد استنتجنا بأنه يوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف و الميزان التجاري.

Abstract:

This study aims to determine the effect of the exchange rate changes of the Algerian dinar on the balance of trade and then to measure this effect, for this reason, we have adopted the analysis of the evolution of both the exchange rate and the Algerian trade balance since (2000-2020) in order to determine their correlation. So, we have tried to formulate an appropriate standard model to measure this effect We have concluded that there is an inverse relationship between the exchange rate and the trade balance.

A decorative scroll frame with a light gray background and a black outline. The frame has a vertical strip on the left side and a horizontal strip at the top, both with rounded ends. The text is centered within the frame.

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	الشكر والتقدير
	اهداء
	الملخص
2-2	فهرس المحتويات
2	قائمة الجداول
2	قائمة الأشكال
أ - ث	مقدمة.....
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف	
2	تمهيد الفصل:.....
3	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
3	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه.....
5	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.....
9	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف.....
12	المبحث الثاني: سعر الصرف وسياسة الصرف ومخاطره
12	المطلب الأول: أنظمة الصرف.....
16	المطلب الثاني: سياسة الصرف وأدواتها.....
18	المطلب الثالث: مخاطر الصرف الأجنبي وأساليب إدارته.....
24	المبحث الثالث: تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2020)
25	المطلب الأول: تطورات سعر الصرف خلال الفترة (2000-2009)....
28	المطلب الثاني: تطورات سعر الصرف خلال الفترة (2009-2014)....
29	المطلب الثالث: تطورات سعر الصرف خلال الفترة (2014-2020).....
32	خلاصة الفصل:.....

الفصل الثاني: الميزان التجاري	
33	تمهيد الفصل:.....
34	المبحث الأول : مفهوم الميزان التجاري وأقسامه وأهميته
34	المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري
37	المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري.....
39	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري.....
43	المبحث الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات
43	المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات.....
46	المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات.....
48	المطلب الثالث: الأثر علي النشاط الاقتصادي.....
51	المبحث الثالث: دراسة تطورات الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020)
52	المطلب الأول: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2009)....
54	المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2014)....
55	المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2020)....
57	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020)	
58	تمهيد الفصل:
59	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النموذج الخطي البسيط
59	المطلب الأول: الصياغة الرياضية للنموذج وفرضياته الأساسية.....
61	المطلب الثاني: تقدير النموذج واختبار معلماته.....
65	المطلب الثالث: اختبارات المشاكل القياسية للنموذج.....
70	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

70	المطلب الأول: تحديد تغيرات الدراسة.....
71	المطلب الثاني: تقدير النموذج واختبار معلماته.....
72	المطلب الثالث: اختبار المشاكل القياسية لتشخيص جودة النموذج.....
76	خلاصة الفصل.....
77	الخاتمة العامة.....
80	قائمة المراجع.....



قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1/1)	توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف	21
(2/1)	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2009)	26
(3/1)	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2009-2014)	28
(4/1)	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2014-2020)	30
(1/2)	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2009)	53
(2/2)	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2014)	54
(3/2)	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2020)	55
(1/3)	تحديد قرار وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي	67
(2/3)	بيانات الميزان التجاري وسعر الصرف من 2000 إلى 2020	70
(3/3)	تقدير النموذج باستخدام نموذج Eviews 09	71
(4/3)	اختبار LM test باستخدام نموذج Eviews 09	73
(5/3)	اختبار Heteroscedasticity باستخدام نموذج Eviews 09	74
(6/3)	اختبار جاك بير (Jaqure-Berra) باستخدام نموذج Eviews 09	75



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	أثار التضخم على تغيرات الصرف	(1/1)
11	أثار التضخم على تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	(2/1)
25	الرسم البياني لتطور سعر الصرف خلال فترة (2000-2020)	(3/1)
41	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	(1/2)
45	معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات	(2/2)
47	معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات	(3/2)
52	الرسم البياني لوضع الميزان التجاري خلال فترة (2000-2020)	(4/2)

المقدمة

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات سريعة ومكلفة نتيجة التوسع الكبير للمبادلات الدولية وظهور ما يعرف بالسوق المفتوحة عالميا، متجاوزة بذلك الكيانات القومية، وقد تزامن ذلك مع التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية، مما يفترض على الاقتصاديات المختلفة التنسيق بين مختلف عناصر سياستها الاقتصادية المتاحة لديها والاستفادة من المزايا التي تتميز بها عن باقي الاقتصاديات الأخرى.

ولقد أصبح موضوع سعر الصرف كأحد أهم الإشكاليات التي تواجه الدول في رسم معالم مبادلاتها الخارجية؛ حيث أضحي التعامل في سوق العملات الأجنبية أحد أكثر التعاملات خطورة، ولهذا فإن جميع الدول تولي أهمية كبيرة لهذا الأخير "سعر الصرف" ومنحه العناية الفائقة لاعتباره المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية للبلد وهو مؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية ولكونه يشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد خاصة في ظل التطورات التي حدثت للنظام النقدي منذ السبعينات في القرن الماضي، حيث تحول النظام النقدي إلى نظام الصرف العائم، وما زاد من سرعة حركة رؤوس الأموال بسبب العولمة المالية وما نتج عنها من أزمات نقدية ومالية القائمة بين الاقتصاديات الكبرى حيث لحقت انعكاساتها دول العالم الثالث بشدة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بمعالجة الأزمات الاقتصادية من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني بغية زيادة الصادرات وتخفيض الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات لكن طبيعة صادرات الجزائر التي على رأسها النفط الذي يعد مورد استراتيجي بنسبة صادرات تقدر بـ 98% من إجمالي الصادرات ومقابل حوالي 50% من الواردات المتأتية من أوروبا وهيكلة التجارة الخارجية للجزائر يجعلها رهينة للصدمات الخارجية والتي تنتج أساسا من تقلبات أسعار النفط نتيجة تأثيرها على حصيلة الصادرات وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بشكل عام.

أولا: إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما فعالية وقدرة سياسات الصرف المتبعة في الجزائر على ضبط وضعية الميزان التجاري خلال فترة 2000 إلى غاية 2020؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي النظريات المفسرة لأسعار الصرف؟
- 2- ما هم العوامل المؤثرة على الميزان التجاري؟
- 3- ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على وضعية الميزان التجاري الجزائري؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

حلا للإشكالية البحث وللاجابة على الأسئلة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- 1- يعتبر سعر الصرف مؤثر اقتصادي هام لمعرفة وضعية الاقتصاد محليا وخارجيا.
- 2- يعتبر الميزان التجاري مرآة الاقتصاد لأي دولة.
- 3- إن تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.

ثالثا: أهمية الدراسة:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة الأهمية البالغة والحساسة التي تليها الدراسات والبحوث سعر الصرف والتي أثبتت فعالية هذا الأخير في إعادة التوازن لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية من بينها للميزان التجاري ومن ثم المساهمة الفعالة والايجابية في النمو والتنمية الاقتصادية بصفته أحد المقاييس المعمول بها لتحديد قوة اقتصاد بلد ما.

رابعا: أهداف الدراسة: وقد قمنا بهذه الدراسة لإبراز الدور الذي يلعبه سعر الصرف لإعادة التوازن للميزان التجاري واستقراره من خلال دراسة أثر تخفيف سعر الصرف ورفعته على تحسين وضع الميزان التجاري وظل التحولات الراهنة التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن ان نوجزها فيما يلي:

أ-أسباب ذاتية:

1. الميل الشخصي للدراسة ذات الطابع الكلي للمتغيرات الاقتصادية من أجل التعرف أكثر على الأساليب والسياسات المستخدمة للتحكم في هذا النوع؛
2. تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد وعلاقتها بموضوع التجارة الدولية؛

ب-أسباب موضوعية:

1. أهمية الميزان التجاري كمؤشر لوضعية اقتصاد البلد؛
2. الأهمية التي تحتلها سياسة أسعار الصرف في معالجة العجز والميزان التجاري.

سادسا: الدراسات السابقة:

- دراسة الدكتور عبد الرزاق الزاوي: بعنوان **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن 2016، تناولت هذه الدراسة موضوع سعر الصرف الحقيقي التوازني تهدف إلى تعريف سعر الصرف عامة والتركيز على سعر الصرف التوازني والفعلية مروراً بنظرية تعادل القوى الشرائية ثم المنهج النقدي وأيضاً تطور سياسات وأنظمة الصرف في الجزائر.
- دراسة يحيى نذير، **انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشر أسعار الاستهلاك**، دراسة حالة الجزائر (1980-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، عالجت الدراسة إشكالية: ماهي انعكاسات سعر عملة على الميزان التجاري والمؤشر العام للأسعار في الجزائر خلال فترة محل الدراسة؟، وقد عالج الباحث الإشكالية من خلال ثلاث فصول، تطرق في الفصل الأول إلى سياسة سعر الصرف الأجنبي عوامل مؤثرة فيه نظريات مفسرة له وأنظمتها، وتطرق في الفصل الثاني إلى الإطار النظري لأثر تغيير سعر العملة على الميزان التجاري من خلال مفهوم الميزان التجاري والنظريات المفسرة للأثار تخفيض العملة وعموميات حول التضخم، وفي الفصل الثالث دراسة قياسية تطرق إلى الجانب النظري للاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية وتقدير أثر تغير سعر عملة على الميزان التجاري ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.
- دراسة دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها**، دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة (أثر سعر الصرف على الميزان التجاري)، الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف، والفصل الثاني آثار سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري، والفصل الثالث سبل علاج تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

سابعا: حدود الدراسة:

- نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني.
- فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة 2000-2020، واعتمدنا على هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على الاقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وكذا تتماشى مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

ثامنا: منهجية الدراسة:

استعملنا في هذه الدراسة كل من المنهج الوصفي التحليلي والقياسي.

- تظهر معالم المنهج الوصفي من خلال عرض مفاهيم سعر الصرف أنواعه كذلك مختلف الأنظمة النقدية وسياسة الصرف وأدواتها ومفهوم الميزان التجاري وأهميته.
- أما المنهج التحليلي فيظهر من خلال كيفية تحديد النظريات المفسرة له وكذلك أثر تخفيض ورفع سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات، وأيضا تحليل سياسة الصرف وتطوره ودراسة تطور الميزان التجاري.
- وأخيرا المنهج القياسي من أجل دراسة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري وذلك من خلال استعمال Eviews لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري وذلك ببناء نموذج قياسي.

ثامنا: صعوبة الدراسة:

عند إعداد هذه الدراسة واجهنا صعوبات متمثلة في :

- النقص الكبير في المراجع المتعلقة بالميزان التجاري في مكتبة الكلية.
- تضارب بعض الإحصائيات باختلاف مصادرها التي تحصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري

تاسعا: هيكل وتقسيمات الدراسة:

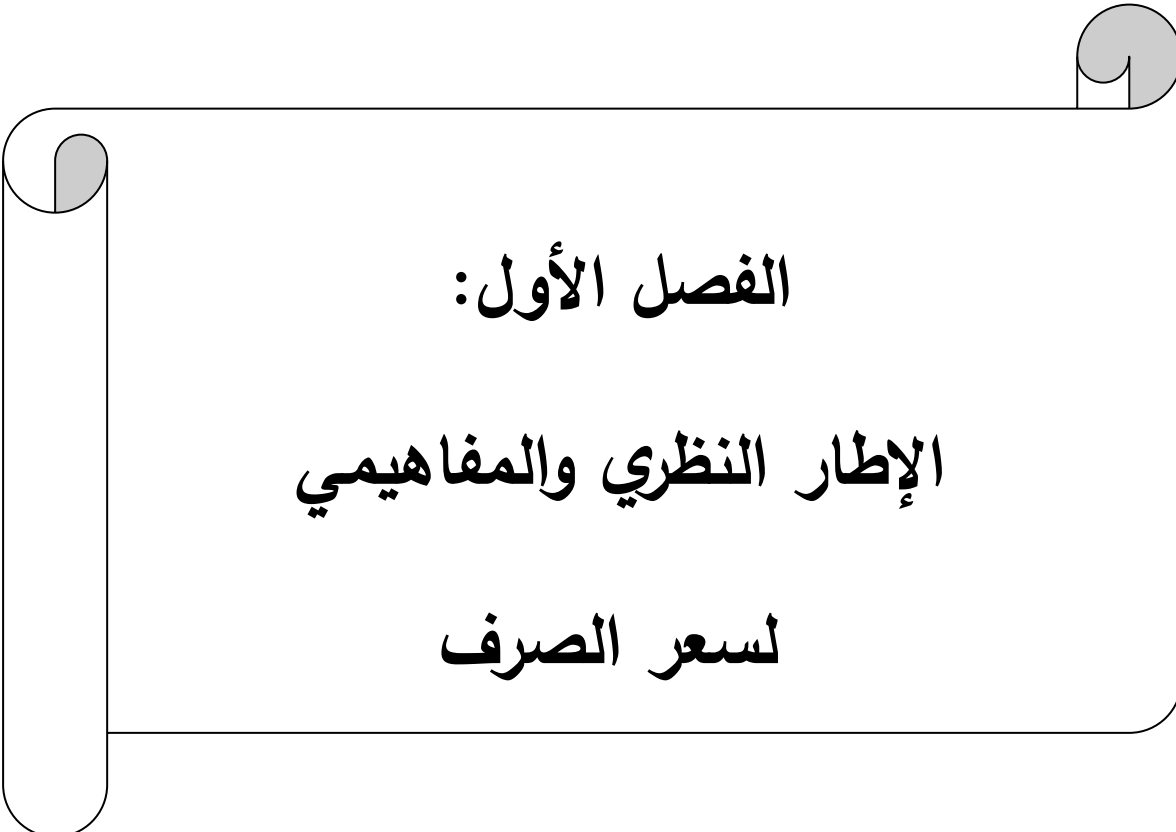
لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة واختيار الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاث فصول وكل فصل قسم بدوره إلى ثلاث مباحث:

حيث تطرقنا في الفصل الأول لأساسيات حول أسعار الصرف حيث نعرض أولا مفاهيم حول سعر الصرف وكذا أنظمة أسعار الصرف وأدوات سياسة أسعار الصرف ومخاطره وختمنا الفصل بدراسة تحليلية لتطور أسعار الصرف خلال فترة 2000 إلى غاية 2020.

أما الفصل الثاني فتطرقنا من خلاله إلى ماهية الميزان التجاري أهميته ومكوناته وإلى تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات وختمنها باستعراض دراسة تطور الميزان التجاري خلال فترة 2000 إلى غاية 2020.

وفي الفصل الأخير والمتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة قمنا بدراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري و ذلك بدراسة و تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وتشخيص جودة توفيق النموذج و أيضا دراسة السببية.

وفي الأخير ختمنا دراستنا بخاتمة نوضح فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها.

A decorative scroll frame with a light gray background and a black outline. The frame has a vertical scroll on the left side and a horizontal scroll on the top right side.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي

لسعر الصرف

تمهيد

لقد تطورت الحياة الاقتصادية وتطورت معها العلاقات الدولية، بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال ولكن ذلك لن يتم إلا عندما تتوفر عملة تتعامل بها هذه الدولة، ويمكن أن تكون هذه العملة عملة أحد البلدين المتعاملين وهنا نكون في إطار ما يعرف بعملية صرف العملات هذه العملية التي أصبحت لا غنى عنها وهذا الأخير هو ما يسمى بسعر الصرف.

ومن أجل ذلك اهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بهذه الأداة وأولتها العناية الفائقة، وجاءت في شأنها مفاهيم عديدة وصيغ متنوعة تتماشى واستعمالاتها وكذا الأغراض المتوخاة منها، هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم بمختلف أسواق الصرف التي تحدد فيها أسعار صرف العملات، وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

❖ المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

❖ المبحث الثاني: سعر الصرف و سياسة الصرف و مخاطره.

❖ المبحث الثالث: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال فترة

(2000-2020).

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يمثل سعر الصرف معدل التبادل بين وحدة النقد الأجنبية و وحدة النقد الوطنية، بحيث يأخذ هذا الأخير أنواعا مختلفة ونظريات تقوم بتفسيره كما و تحلله و يتأثر بها، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تقديم مفاهيم عامة حول سعر الصرف وأنواعه

أولاً: مفهوم سعر الصرف: قبل تعريف سعر الصرف سيتم أولاً التطرق إلى تعريف كل من الصرف وسوق الصرف فيما يلي من الفقرات.

1- تعريف الصرف: الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عملية الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية (عملات الدول الأخرى) عندما تقوم علاقات تجارية أو حالة بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، حيث تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر لذلك بالذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وهذا لعدم وجود وحدة نقدية مشتركة تتمتع بقوة إجراء قانوني في الوفاء بالالتزامات.

2- تعريف سوق الصرف: هو مكان تلاقي عروض وطلبات مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، وهو أيضا الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية وأسواق الصرف غير محددة بمكان، بل تتوزع على كل المراكز المالية عبر الشبكات المعلوماتية والبنوك والمؤسسات المالية.¹

3- تعريف سعر الصرف: نقدم التعاريف التالية:

التعريف الأول: سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنها لها، ويعرف بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة ما بقيمة عملات دول العالم.²

سعر الصرف هو كأي سعر آخر يمكن التعامل معه في نظرية الأثمان حيث تعد إحدى العملتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة¹

¹ بركة عبد العزيز، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1999-2014، مذكرة ماجستير ، فرع تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص03.

² بوخاري لحلو مرسي، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص120.

-كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويتها.²

-يستجيب سعر الصرف للتغيرات اليومية في ظروف العرض والطلب علي مستوي أسواق الصرف، فهو بذلك يشمل علي أربعة عناصر هامة ألا و هي:³

- وجود عملتين علي الأقل: أين يتم استبدال عملة بعملة أخرى،
- المكان: يقصد به سوق الصرف.
- الصرف: هو تسوية المدفوعات الدولية.
- السعر: وهو معدل الذي يتم علي أساسه الحصول علي قيمة معينة من العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

ثانيا: أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف عدة أنواع نذكر من أهمها الأشكال التالية:

1- سعر الصرف الاسمي (الجاري): ويعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي وهو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصرين العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما إلى دفع أسعار الصرف الاسمية التي يتم على أساسها تبادل العملات أو العمليات الشراء و بيع العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض.⁴

2- سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية أو العكس، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر جيد لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية ومن ناحية أخرى فان الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية.⁵

3- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي

¹ مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص129.

² دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ل.م.د، تخصص تجارة ولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص04.

³ دوحة سلمي، نفس المرجع السابق، ص04.

⁴ بوخاري لحلو مرسي، مرجع سبق ذكره، ص120.

⁵ سيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصريين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص24.

يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية.¹

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر الصرف الاسمي بعد خضوعه إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية للسلع وهو مؤشر ذا دلالة على تنافسية البلد تجاه الخارج، بمعنى آخر سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلاً بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية.²

5- سعر الصرف التوازني: هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من احدي العملات بغض النظر عن اثر المضاربة و حركة رؤوس الأموال الغير عادية فسر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة و يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي،³ وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير محتلة.

6- أسعار الصرف المتقاطعة: يمكن تعريف السعر المتقاطع بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة.⁴

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلافات في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها وفيما يلي سنتطرق لهذه النظريات:⁵

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها مما أدى إلى حدوث اضطرابات في أسعار الصرف، وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي "غوستاف كاسل" في العشرينات من القرن الماضي.⁶

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص105.

² برنة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص05،

³ بوخاري لحلو مرسي، ص،06.

⁴ برنة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص07.

⁵ دوحة سلمي، مرجع سبق ذكره، ص31.

⁶ تعود أصولها الفكرية الى العالم دفيد ريكاردو

وبالخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين "كاسل" في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القدرة الشرائية المصاحبة للتضخم.

وبالرغم من منطقية تعادل القوة الشرائية وقبولها من قبل العديد من الاقتصاديين على اعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية، إلا أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات نلخصها فيما يلي:¹

- يوجد العديد من السلع والخدمات تؤثر أسعارها على القوة الشرائية في البلد المعني ولا تؤثر في سعر الصرف كون هذه السلع والخدمات لا يتم تبادلها دوليا ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية؛
- قد تؤدي الزيادة في الدخل الوطني إلى زيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية حيث أن الزيادة في الأسعار المستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على القوة الشرائية الداخلية؛
- إن القدرة التنافسية العالمية لا تتوقف على عنصر السعر لوحدة، وإنما تتدخل فيها عناصر أخرى منها جودة السلع وخدمات ما بعد البيع ودقة مواعيد التسليم؛
- أهملت النظرية تحركات رؤوس الأموال كعنصر مهم في تحديد أسعار الصرف.
- وضع الاقتصادي "كينز" أن النظرية تجاهلت تماما نفقات نقل السلع بين الدول، كما تجاهلت أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وماله من تأثير قوي على حجم الصادرات والواردات؛
- تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف كون بنود هذا الحساب يعبر بدقة على القدرة التنافسية للدولة، حيث إذا تحقق فائض في الحساب الجاري يؤدي إلى تحسين سعر العملة والعكس في حالة العجز؛
- تعتمد النظرية على تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملة مع القوة الشرائية الخارجية للعملة في حين يمكن للدولة منح إعانات لإنتاج بعض المواد الغذائية وبالتالي تمكنا من تخفيض مستوى الأسعار، كما يمكن للدولة أيضا أن تعمل على تقييد التبادل التجاري على الخارج وفي هذه الحالة لا تكون حقيقية وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات إلا أن النظرية لا تزال مرجعا لكثير الاقتصاديين حيث حاولت تقديم تحسين لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل، خاصة في حالة اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول المختلفة بدرجة كبيرة كما أوضحت النظرية

¹ دوحة سلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص32، 33.

العلاقة بين الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف.

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على التغيرات المالية، أهمها أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة العرض والطلب على الأموال النقدية والمالية. وتعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة (التي صاغها "كينز" في كتابه عام 1923) عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغيرات أسعار الصرف المنتظرة، أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف.¹ وهذه النظرية ستوضح العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة كما يلي:²

-ارتفاع سعر الفائدة للعملة: في هذه الحالة يكون تداول العملات بأسعار الصرف الآجلة اقل من أسعار الصرف الآتية لان العملات تتداول بخصم في سعر الصرف الآجل مقارنة بسعر الصرف الآني.

-انخفاض سعر الفائدة: في هذه الحالة يكون تداول العملات بأسعار الصرف الآجلة أعلى من أسعار الصرف الآتية لان العملات تتداول بعلاوات في سعر الصرف الآجل مقارنة بسعر الصرف الآني.

وبمعنى آخر القاعدة العامة تقول " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح". وما يمكنه استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط أسواق الصرف، حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذا تحركت أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفوائد على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها يكون على المدى الطويل.

ثالثاً: نظرية الأرصدة

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا، بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب

¹ المعموري عامر عمران كاظم، الزبيدي رشيد عبود، أثر تقلبات أسعار الصرف على مؤشر العام لأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2011، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 12، د س، ص 137.

² النجار محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 35، 36.

على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا، بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن، فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.¹

-لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترات الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة مارك المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات.

ونستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر الصرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات يتجه نحو تحسين وضعه من دائنين اتجاه العالم يسير سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى والعكس صحيح في حالة العجز.

ونستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها غفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

رابعا: نظرية الكمية

يتلخص المحتوى الأساسي للنظرية الكمية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات.²

-ويرى (Dornbusch and Fischer 1980) أنه إذا نقصت كمية النقود المعروضة وانخفضت سرعة تداولها فيحدث العكس، أي تقل تكاليف الصادرات مما يؤدي لارتفاعها وترتفع تكاليف الواردات مما يؤدي لانخفاضها، ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية وهناك من يرى أن الزيادة المفرطة

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 123.

² النحال محمد ياسر زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

في عرض النقود ترتب عنها مستويات عالمية عن التضخم تنعكس على ميزان المدفوعات أوضاع مختلفة وهو ما يتطلب تغير سعر الصرف تماشياً مع المستوى العام للأسعار الجديدة.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة في ذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر الصرف متغير يتحدد بتفاعل قوة العرض والطلب في السوق، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى، ويتحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق من خلال العوامل الرئيسية التالية.

أولاً: التغير في الميزان التجاري: توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري.

أما إذا تم تحديد سعر الصرف بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقليص النفقات مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري غالباً ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.²

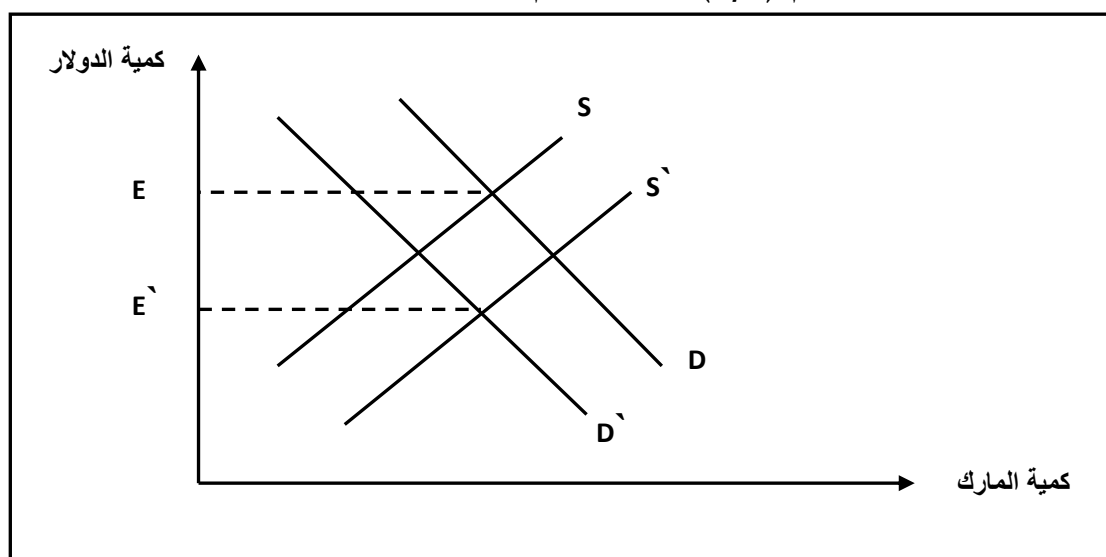
ثانياً: معدلات التضخم: للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، فمثلاً عند انخفاض قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام في البلد الآخر مستقرًا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد نتيجة التضخم ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة.³ وللتوضيح نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من نموه في الولايات المتحدة فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى "D"، ويتحرك منحنى عرض مارك في ألماني إلى "S"، وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى "E".

¹ النحال محمد ياسر زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² عبد الرزاق الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية، للنشر والتوزيع، ط العربية، عمان-الأردن، 2016، ص. ص 19-23.

³ عبد الرزاق الزاوي، المرجع نفسه، ص 20.

الشكل رقم (1/1): أثار التضخم على تغيرات سعر الصرف



المصدر: بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص22.

وللحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم يعمل على تقليل الاستيراد من طرف الأجانب من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.¹

ثالثاً: التغير في معادلات الفائدة الحقيقية: ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات فائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الآجلة فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح، فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.²

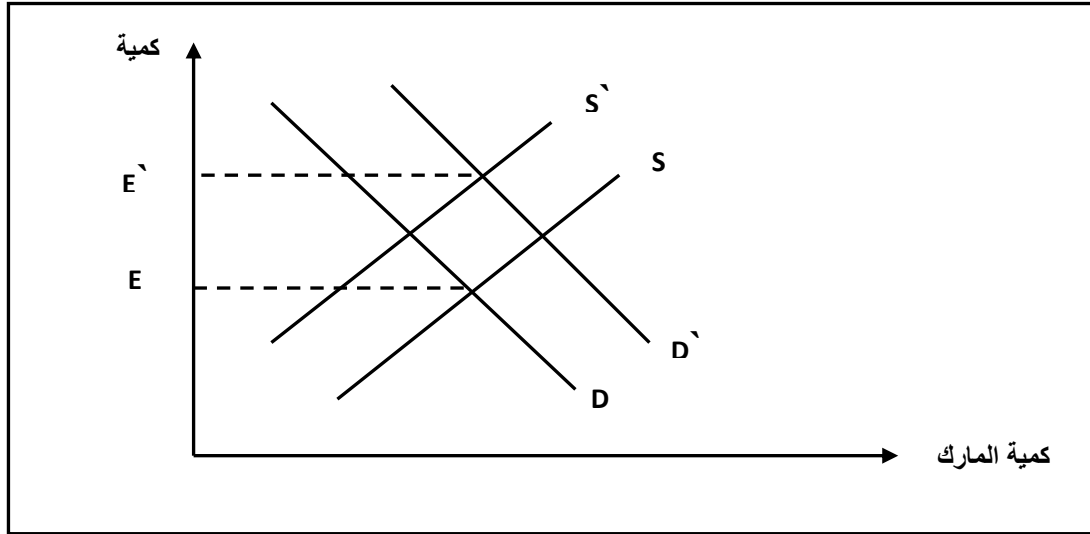
ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

لنفترض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا فان الطلب على المارك في ألمانيا سينتقل إلى "D" بينما ينتقل عرض المارك في ألمانيا إلى "S" كما هو موضحاً بياناً في الشكل (2/1)، فعند ارتفاع معدل الفائدة المحلي فإنه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

¹ عبد الرزاق الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص21.

² عبد الرزاق الزاوي، المرجع نفسه، ص23.

الشكل رقم (2/1): أثار التضخم على تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص 23.

لنفترض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعادلات في ألمانيا فإن الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينقل إلى "D" بينما ينتقل عرض المارك إلى "S" كما هو موضح بيانيا فعند ارتفاع معدل الفائدة المحلي فانه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.¹

رابعاً: **التدخلات الحكومية:** تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل وتعديل سعر صرفها وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر الصرف العملة عندما لا يكون ملائم لى سياسته المالية وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها في حالة اختلال ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة حيث تسمح للدولة في تحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلية وبالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية.²

¹ عبد الرزاق الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² دوحة سلمي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المبحث الثاني: سعر الصرف و سياسة الصرف ومخاطره

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساق بين أدوات سياسة الصرف وأيضا إدارة ومعالجة مخاطر الصرف والتقليل من آثاره السلبية.

المطلب الأول: أنظمة الصرف

خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى التطور التاريخي لأنظمة الصرف وأنظمة الصرف الحالية.

أولا: التطور التاريخي لأنظمة الصرف: حيث مرت أنظمة الصرف بمراحل مختلفة ندرجها فيما يأتي:

1-أسعار الصرف الثابتة في ظل قاعدة الذهب (1870-1914): كان النظام النقدي الدولي يستند إلى ما يعرف بقاعدة الذهب، ويقصد بها أن كل دولة تقوم بتغطية عملتها الوطنية المحلية بقيمة ثابتة من الذهب، وهكذا أصبحت كل عملة ذات قيمة تبادلية ثابتة غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين:¹

✓ **الشرط الأول:** أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة؛

✓ **الشرط الثاني:** أن تكون حرية في انتقال الذهب بدون قيود.

2-أسعار الصرف في نظام الذهب المدار (1914-1922 و 1929-1932): بعد نشوب الحرب العالمية الأولى سادت حالة من الفوضى والاضطرابات في النظام النقدي الدولي وأخذت الحكومات تتدخل في نظام قاعدة الذهب بما يتلاءم مع مصالحها الوطنية وهذا ما يطلق عليه اسم نظام الذهب المدار أو المقنن أي استبدال أسعار الصرف الثابتة بنظام الصرف المرن وبسبب السياسات التضخمية التي اتبعتها بعض الدول في محاولاتها لإعادة بناء الاقتصاد وانتهاج سياسة التنافس على تخفيض قيمة العملات المحلية (التخفيض التنافسي للعملة) أدى إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 والتي قادت إلى التخلي عن الالتزام بقاعدة الذهب.²

3-أسعار الصرف في ظل اتفاقيات "بيريتون وودز (1944-1971): قام هذا النظام على ارتباط ثبات سعر الصرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون عملة الاحتياط الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات لكن بمرور الوقت استعادت الدول الأوروبية عافيتها المفقودة في الحرب وأصبحت تتمتع بفوائض مستمرة في موازين مدفوعاتها هذا

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص42.

² هيثم صاحب عجم، نظرية التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص199، 201.

ما يؤدي إلى زيادة الطلب على ذهب الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل ضغط على احتياطاتها ونظرا لرغبة الولايات المتحدة في عدم فقدان هذه الاحتياطات أعلن الرئيس نيكسون عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتتمثل هذه الخطوة البداية الحقيقية لنظام التعويم.¹

ثانيا: الأنماط الرئيسية لأنظمة الصرف: وتتمثل في:

1- نظام سعر الصرف الثابت: مما لا شك فيه أن هذا النظام غذى المعاملات التجارية الدولية لفترة طويلة متعاملا بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام الذهب الكامل (full gold standard) ثم نظام سبائك الذهب (gold exchange standard) ورغم مجد قاعدة الذهب في مطلع سبعينات القرن الماضي فإن الصرف الثابت لم ينته بل استمر في صورة التثبيت إلى عملة رئيسية (key currency) كالـدولار والفرانك أو غيرها إلى سلة عملات كعملة حقوق السحب الخاصة أو أي عملة أخرى يراها ذلك البلد مناسبة لمعاملاته التجارية مع شركائه أو منافسيه التجاريين.

- إن نظام الصرف سواء كان في ظل قاعدة الذهب والنقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب لا يكون ثابت ثباتا مطلقا بل فيه حدود للحركة تتراوح بين نقطتين دخول وخروج الذهب في قاعدة الذهب أو حدود التغير التي سمح بها صندوق النقد الدولي وفق قاعدة "برتن وودز" أو الحدود التي تسمح بها الدولة لسعر صرفها للتحرك ضمنها في قاعدة النقود الورقية؛

- إن نظام الصرف الثابت يستوجب تفضيل التوازن الخارجي على الاستقرار الداخلي فالدولة التي ترى أن سعر الصرف الأجنبي بعملة قد ارتفع (انخفاض قيمة عملتها) دافعا تيار الذهب إلى الخارج (out flow) فإنها ستقوم بإتباع سياسة انكماشية بغية تشجيع الصادرات وتقليل الواردات لزيادة الطلب على عملتها.²

ويرتبط سعر الصرف الثابت إما بعملة أجنبية واحدة أو سلة من العملات وبحقوق سحب خاصة:³
 ربط سعر الصرف بعملة واحدة: تقوم الدولة بربط سعر الصرف بعملتها بعملة واحدة أي بسعر محدد للشراء وسعر محدد للبيع والتي يبقى ثابتة؛
 ربط سعر الصرف العملة المحلية بسلة من عملات الدول: التي ترتبط معها الدولة بعلاقات تجارية رئيسية ما يسمح بلاستقرار النسبي لأسعار العملة.

¹ هندي أيمن محمد إبراهيم، نظام الصرف الأجنبي وآلية التوازن التلقائي، الأسبوع التاسع العلاقات النقدية والتمويل الدولي، مصر، 2006، ص 04.

² عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، النظريات والسياسات النقدية: سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2011، ص 84.

³ عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

ربط سعر الصرف العملة بحقوق السحب الخاصة: لجأت بعض الدول إلى ربط سعر الصرف عملتها بوحدة السحب الخاصة وهي عبارة عن وحدات حسابية يصدرها FMI حدد لها أسعار صرف ثابتة مع العملات الأجنبية الرئيسية، ويسمح بتذبذب سعر الصرف 2.25% ويسمح للدول الأعضاء في FMI بشراء هذه الوحدات ودفع قيمتها بالعملات الأجنبية وبأسعار الصرف المقررة لها من قبل الصندوق.

أما عن مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت: فيمكن تعداد مزايا الأنظمة التي تتدرج ضمن أنظمة الصرف الثابتة وتتمثل في:¹

- ✓ تيسير تنفيذ الصفقات التجارية؛
- ✓ تساعد المصدرين في التعرف مقدما على حصيلة صادراتهم؛
- ✓ ضمان عدم تأثر لأرباح المحققة بأي تقلبات في أسعار الصرف.

أما عن العيوب التي تشملها فهي تتمثل في:²

- ✓ تسعى الدولة في ظل هذا النظام إلى المحافظة على توازنها الخارجي على حساب التوازن الداخلي، وعلى ذلك يمكن أن يحدث التعارض بين التوازن الخارجي وبين ما يجب أن يطبق من سياسات اقتصادية داخلية؛
- ✓ يصعب في ظل هذا النظام التأثير على قيمة عملة بسبب المسألة السياسية عند القيام بالتخفيض كذلك إذا كانت الدولة تتبع نظام التعادل المطبق في إطار صندوق النقد الدولي لن تستطيع التخفيض لعملتها بدون موافقة الصندوق.

2- نظام سعر الصرف المرن: عقب الانتشار الواسع في إتباع قاعدة الذهب ولعدة سنوات لم يكن ينظر بالتقدير للأسعار المعمومة، وفي أوائل هذا القرن كانت تستخدم أساسا كإجراء مؤقت أثناء الفترات التي كانت تتميز بعدم استقرار كبير وعلى سبيل المثال فقد لجأت إليها ألمانيا في عام 1923 و1929 وحتى بداية السبعينات من هذا القرن كانت الأسعار تستخدم في حالات قليلة بعد ذلك مر بالعالم فترة استفحلت فيها الأزمة في أسواق النقد الأجنبي غيرت الوضع بطريقة ملحوظة. وتضمنت الأزمة فشل المحاولات البريطانية عام 1966، في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني وتلا ذلك فشل فرنسي مماثل مع الفرنك 1969، وتضمنت الأزمة أيضا ضعف الدولار الأمريكي في

¹قطوش بشرى، الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر، خلال الفترة (1990-2007)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005، ص49.

² عبد الحق بوعتروس، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وثأمينات، جامعة قسنطينة، 2004، ص70.

الستينات وأوائل السبعينات، وأزمة البترول في عام 1973 وقد أدت كل هذه العوامل إلى اضطراب أسواق النقد الأجنبي.¹

مما أدى إلى نشأة هذا النظام سنة 1973 بعد الإلغاء التام لقابلية تحويل الدولار إلى الذهب وهذا مباشرة بعد انهيار "بروتن وودز".

وتتميز الأنظمة بالمرونة و القابلية المعمومة للتعديل على أساس بعض المعايير مثل المؤشرات الاقتصادية وتتحدد القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربطها أي العملة ببعض العملات، مع تركها تتحدد تلقائيا.²

ويمكن التمييز بين نوعين من هذا النظام:

ـ **التعويم المطلق "الحر"**: هو الذي لا يستلزم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر صرف العملات، بحيث يتغير هذا الأخير على مستوى سوق الصرف يوميا حسب قوى الطلب والعرض أي السوق هي التي تحدد أسعار صرف العملات وتخضع هنا التقلبات لتأثير توقعات وحاجات المتعاملين في السوق وكذا المؤشرات الاقتصادية.

ـ **التعويم المقيد "المدار"**: ويقصد به تقييد التعويم من خلال تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف، إما بائعا أو مشتريا للعملات الأجنبية، أو قصد الحفاظ على أسلوب الصرف المتبع لكن هذا يخضع لتغيرات بدلالة مجموعة من المؤشرات منها احتياطات الصرف التضخم وتطور سوق الصرف الموازي.³

2-2-مزايا وعيوب نظام الصرف المرن: تتمثل مزايا وعيوب نظام الصرف المرن في:⁴

أ-المزايا:

- ✓ يؤدي سعر الصرف المرن إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات؛
- ✓ عندما يحدث التوازن في سوق الصرف تلقائيا فانه بذلك لا يحتاج إلى تدخل البنوك المركزية؛
- ✓ يمكن هذا النظام بالسهولة لقيامه بالتنظيم تتبعا لقوى العرض والطلب؛
- ✓ يسمح هذا النظام بامتصاص ضغوط المضاربة.

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرية عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، 1999، ص94.

² يحيوي نذير، انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشر أسعار الاستهلاك حالة الجزائر (1980-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2015، ص18.

³ يحيوي نذير، **نفس المرحح**، ص. 18-19.

⁴ المرحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري، المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015، ص26.

ب- العيوب: وتتمثل في:

- ✓ من شأن التقلب في سعر الصرف التأثير بالتجارة الخارجية وذلك لان المبادلات الدولية لا تتم مرة واحدة، يتم التعاقد مرة واستلام المقابل النقدي مرة أخرى مع طول هذه التعامل ومنه التعرض إلى أضرار انخفاض وارتفاع سعر الصرف؛
- ✓ لا يقضي على التبعية المتبادلة بين الاقتصاديات ليرتقب التطورات في البلدان الأخرى؛
- ✓ عدم استقرار في سعر الصرف يؤدي إلى عدم الاستقرار في أسعار السلع والخدمات واستفحال ظاهرة التضخم.

3- الأنظمة الوسيطة: هي عبارة عن مزيج بين النظامين القصويين (النظام الثابت و النظام المرن) فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة و استقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة أي أن البنك المركزي يمكنه التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق و ذلك للحد من تقلبات هذه الأسعار ويعتبر هو الأحسن كونه يتيح فرص أفضل للاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية.¹

المطلب الثاني: سياسة الصرف و أدواتها

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من استخدامات و المجالات تلجأ إليها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف و تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط و تسيير الاقتصاد ودعم نموه و الحد من الخلل في توازناته²

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:

أولاً: تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير في تحسين أو تدهور قيمة العملة. ونستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:³

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² دحو بن عبيزة، سياسة سعر الصرف و النمو الاقتصادي دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2016/2017، ص 70

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

- ✓ اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛
- ✓ ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التحديد بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- ✓ ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حيث لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع في تكلفة المنتجات المحلية؛
- ✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض؛

✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة، والمعايير الصحيحة والأمانة الضرورية للتصدير؛

✓ الاستجابة لشرط "مارشال ليرنر" والقاضي بأن تكون $em + \epsilon m > 1$ أي مجموعة مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح، إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات حيث يكون هناك تدهور في وضعية أولا وبعد ذلك بالتحسن على صيغة الحرق اللاتيني (J)، ذلك أنه في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتا بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي، عادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغيير أسعار الصرف إذا تتأثر قيمة الصادرات والواردات لمتبعتها في مرحلة موائية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور في الميزان التجاري الذي يجب أن لا يكون كبيرا جدا مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملة الأجنبية.

ثانيا: استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار الصرف الثابت أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الأجنبية لديها مقابل العملة المحلية وعندما تكون لاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية؛

وفي ظل نظام الصرف المرن تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة وسعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة وحركة رؤوس الأموال المضاربة.¹

ثالثا: إقامة سعر صرف متعدد: تسعى السلطات النقدية من إتباع نظام سعر صرف متعدد إلى تخفيض حدة آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما مغالب فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات

¹ المراهي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 117.

القطاع المراد دعمه وترقيتها أن السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويض سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المجنّدة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إدارياً إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى مزاجية السلطات فعلاً عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقتضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.¹

رابعاً: استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بالاعتماد على سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمل بنك فرنسا إلى تحديد أسعار الفائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية إلا أن التكلفة للقرض تهدد النمو.

خامساً: الرقابة على الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة خروج المضاربين ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:²

- منع التسوية القبلية للواردات؛
- التصدير خلال فترة زمنية محددة؛
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين قصد السياحة؛
- تقسيم الحسابات البنكية غالى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملة تجارية أو مالية مبررة.

المطلب الثالث: مخاطر الصرف الأجنبي وأساليب إدارته

تعد مخاطر الصرف موضوعاً بالغ الأهمية فيما يخص الاقتصاديات الدولية الحالية خاصة بعد اعتماد نظام أسعار الصرف المعمومة سنة 1973، حيث أدى التزايد المتفاوت وتذبذبات أسعار الصرف إلى حالات عدم استقرار وعدم التأكد فيها يخص التعاملات في الأسواق الدولية لكن بمجرد السيطرة على مخاطر الصرف سوف يكون ذلك في صالحها.

¹ بوخاري لحلو مرسى، مرجع سبق ذكره، ص 127.

² المراهي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 118.

أولاً: مفهوم خطر الصرف

1- تعريفه ونشأته: ويعرف خطر الصرف بأنه المخطر المرتبط بتقلبات أسعار الصرف حيث يمثل الخسائر أو المكاسب المقدرة بالعملة الوطنية التي يتعرض لها لأعوان الاقتصاديون بمختلف أنواعهم (أشخاص، مؤسسات، بنوك، دولة) جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية.

كما يعرف على أنه المخطر المالي المرتبط بتغيرات عملة ما بنسبة للعملة المرجعية المستعملة من طرف المؤسسة.¹

ومن الممكن تحجيم المخاطر التي تترتب على عمليات الصرف الأجنبي والتقليل من أثارها السلبية إذا ما استعملت البنوك بمتعاملين ذوي خبرة في مجال عملهم ومدراء متخصصين على عملائها بحيث تتحمل المخاطر الناجمة عنه بنسب محسوبة.

ثانياً: أنواع مخاطر الصرف

يمكن تلخيص المخاطر التي ترتبط بعمليات النقد الأجنبي فيما يلي:

1-المخاطر المالية: إن أكثر المخاطر وضوحاً هي تلك التي تنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف وقد جاء في أحد الإحصائيات أن تقلبات قيمة العملة خلال يوم واحد تتراوح بين 1.5% و3% وإن التقلبات خلال ثلاثة شهور تراوحت بين 3.1% عام 1974 إلى 25% عام 1976، وقد حدث أن فقدت البيزيتا الإسبانية عام 1976 بنسبة 10% من قيمتها خلال ساعات قليلة.

1-المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية: وتتعلق بالتعامل بالعملات الأجنبية في الخارج سواء بالنسبة للبنوك أو بالنسبة للمشروعات التجارية، فلو وضعت دولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها كأن يكون هناك سعر صرف حر يحدده العرض والطلب يطبق على العمليات التجارية ويوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية يطبق على العمليات المالية مثل تحويل رؤوس الأموال للخارج وهنا قد تترتب خسائر إلى تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيق هذا النظام بسبب اختلاف سعر الصرف.²

¹ بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار/الاورو، دراسة قياسية (2000-2010)، مكتبة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2012، ص19

² مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب لطباعة والنشر، ط 1، 1997، ص133 ص135.

3- مخاطر التمويل: وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة ساعة 24 من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.¹

4- المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي: قد تقع بعض الأخطاء في خصم النشاط الجاري بالبنك كأن تدرج العملة الغير المطلوبة أو يندرج سعر الصرف الخطأ أو قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريق الخطأ إلى حساب آخر غير الحساب الصحيح...الخ.²

ثالثاً: أساليب إدارة مخاطر الصرف الأجنبي: وتنقسم أساليب إدارة مخاطر الصرف الأجنبي إلى نوعين أساليب داخلية وأخرى خارجية.

1- الأساليب الداخلية لإدارة مخاطر الصرف: تتمثل الأساليب الداخلية لتخفيض مخاطر سعر الصرف في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية بالنسبة إلى الوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي، وتتكون هذه الأساليب من:

ـ أسلوب المقاصة: ويتبع هذا الأسلوب بالنسبة للشركات التي تتعامل على بعضها البعض داخل المجموعة، بأن تجري المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منها تجاه الأخرى دون الاحتفاظ في دفاتها بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي ويجري تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف أو ذاك، ولاشك أو إتباع هذا الأسلوب يخفض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعات وتخفيض أيضاً من المصاريف البنكية وتساعد على أحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة.³

ـ أسلوب المطابقة: يقصد بأسلوب المطابقة مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة والخارجة من الوحدة الاقتصادية في نفس المواعيد تقريباً بحيث يتم استخدام عملة أجنبية واحدة في سداد المدفوعات المطلوبة ويكمن الفرق بين المقاصة والمطابقة في كون الأولى تستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمنها مجموعة واحدة، أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين الطرف الثالث.⁴

ـ اختيار عملة الفوترة: من أجل تجنب التعرض لمخاطر الصرف الحل الأكثر بساطة هو إصدار الفواتير بالعملة الوطنية حيث أن هذه العملية تزيل كامل الشكوك سواء بالنسبة للمصدر أو المورد فيما

¹ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 136.

³ نفس المرجع السابق، ص 194.

⁴ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 53.

يخص تقلبات سعر الصرف حيث أن المصدر أو المورد يكون على علم بالمبلغ الذي سيحصل عليه أو سيدفعه عند أجل الاستحقاق.

وتجدر الإشارة إلى أن الفواتير بالعملة الوطنية بالرغم من أنها تقلل من مخاطر التعرض لتقلبات سعر الصرف إلا أنها ليست دائماً ممكنة وهذا لتضارب المصالح بين المصدر والمورد حيث يفضل كل منها إصدار الفواتير بعملة دولة بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات التي تلجأ إلى هذا الإجراء لا تستفيد من التغيرات التي تطرأ على بعض المعاملات التي تكون في صالحها لو تم التعامل بها.¹

ـ تعديل تواريخ المعاملات (التعجيل، التأخير): وتقوم هذه العملية على مبدأ تعجيل أو تأخير الإيرادات والمدفوعات المقومة بعملة أجنبية وهذا من أجل الاستفادة من ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف ويكون التعجيل أو التأخير حسب التوقعات المستقبلية لسعر الصرف فمثلاً إذا كان من المتوقع انخفاض الدولار في نهاية الأسبوع فإن المؤسسة ستنتظر حتى انخفاض الدولار ثم تقوم بدفع فواتيرها أي تأخير الدفع حتى نهاية الأسبوع وبالعكس إذا كان من المتوقع ارتفاع الدولار فسيتم تعجيل الدفع بهذه العملية (الدولار) ويوضح الجدول التالي سلوك كل من المصدر والمستورد حسب توقعات تغيرات سعر الصرف.²

الجدول رقم (1/1): توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف

التوقعات	المستورد	المصدر
توقع ارتفاع العملة	تعجيل الدفع	تأخير (تبطيء) الدفع
توقع انخفاض العملة	تأخير (إبطاء) الدفع	تعجيل الدفع

المصدر: عويشة حياة، مرجع سبق ذكره، ص 173.

ـ إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية: يلجأ بعض المصدرين إلى إصدار فواتير البضاعة المشحونة بالعملة التي يتقنون في ثباتها أو العملة التي لها سوق صرف أجل حتى يمكن إجراء تغطية اللازمة.

¹ برنة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² برنة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 37.

وبفضل المصدر عادة إصدار فواتير البضاعة المصدرة للخارج بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر سعر الصرف، وينطبق نفس الشيء على المستورد أو المشتري فإنه يفضل أن تصدر الفواتير بعملة دولته أو بأي عملة أخرى تتصف بالثبات.¹

_ إدارة الأصول والخصوم: تعتبر إدارة الأصول والخصوم مجموعة فرعية من إدارة المخاطر تركز على الإدارة الكمية لمخاطر الفائدة والسيولة على المستوى الشامل وتشمل المجالات الرئيسية لإدارة الأصول-الخصوم²

2-الأساليب الخارجية: وتتمثل الأساليب الخارجية فيما يلي:

_ الاقتراض قصير الأجل: يعتبر الاقتراض قصير الأجل أحد الوسائل لتغطية مخاطر العملة الأجنبية المقومة للمستحقات أو المدفوعات الآجلة وذلك بشرط توفير التمويل الائتماني بطبيعة الحال فإذا استحق أحد المصدرين مبالغ مالية بعملة أجنبية معينة تستحق بعد ثلاثة شهور فإنه يقوم على الحصول على قرض بنفس هذه العملة لمدة ثلاثة شهور بحيث تغطي مستحقاتها المالية الآجلة قيمة القرض وفوائده ثم عملية في نفس الوقت تحويل قيمة القرض التي عملت طبقاً لسعر الصرف الفوري ثم إيداع الحصيلة في وديعة لمدة 3 شهور وعندما يتم تحصيل مستحقاته من المستورد يقوم بسداد قيمة القرض الذي كان قد حصل عليه وفوائده.³

_ خصم الكمبيالة المسحوبة بالعملة الأجنبية: عندما يكون سداد قيمة السلعة المستوردة بموجب كمبيالة يسحبها المستورد لصالح المصدر استحقاقات آجلة مختلفة (والمعروفة باسم تسهيلات الموردين) فالمصدر قد يعمل على خصم هذه الكمبيالات لدى أحد البنوك في بلده أو في بلد المستورد والحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها البنك الذي تول عملية الخصم.⁴

_ التغطية عن طريق شركات تحصيل الديون: وهو أن تباع مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة هذه المستحقات لها وتصبح شركة تحصيل الديون في هذه الحالة دائناً أصلياً في مواجهة المدين وعليها تحصيل مستحقاتها منه بدون الرجوع إلى البائع.⁵

¹ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 196.

² طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 238.

³ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 191.

⁴ العمري سليماً، أثر تقلبات الصرف في التضخم والميزان التجاري حالة الجزائر دراسة قياسية (1980-2018)، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2019، ص 28.

⁵ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 192.

ـ الحصول على ضمان حكومي لتغطية مخاطر الصرف: تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام المصدر بتسديد عمولة بسيطة للوكالة كي تتحمل الخسائر التي تتجم عن التأخير عن الدفع أو تحكم سعر الصرف في غير صالح المصدر ومن هذه الوكالات على سبيل المثال:

- Hermez Credit Vesai cherunges A G (HERMES) Germanie
- Export crédit guaranetee département (ECGD) USA

وتقوم البنوك التجارية بمنح ائتمان للمصدرين بشروط ميسرة في ظل الضمانات التي تقدرها هذه الوكالات الحكومية ونظرا لاشتداد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للسلع الرأسمالية فإن هذه الوكالات أصبحت تعرض دعما ماليا لتسديد الفوائد التي تحتسب على التمويل الائتماني الذي يمنح للمصدرين.¹

ـ الدفعات المقدمة بالعملات النقدية الأجنبية: تمثل الدفعات المقدمة بالعملات النقدية الأجنبية بالنسبة للمصدر تحوط هذه المخاطر أسعار الصرف، ووسيلة التمويل، ويمكن أن تلجأ إلى هذه الدفعات الشركات المستوردة أو المصدرة على حد سواء، وهناك نوعان من الدفعات هما الدفعات بالعملات النقدية الأجنبية إلى المصدرين، والدفعات بالعملات النقدية الأجنبية إلى المصدرين، والدفعات بالعملات النقدية الأجنبية إلى المستوردين.²

¹ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 192.

² سعود جابيد مشكور العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2008، ص 248.

المبحث الثالث: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2020)

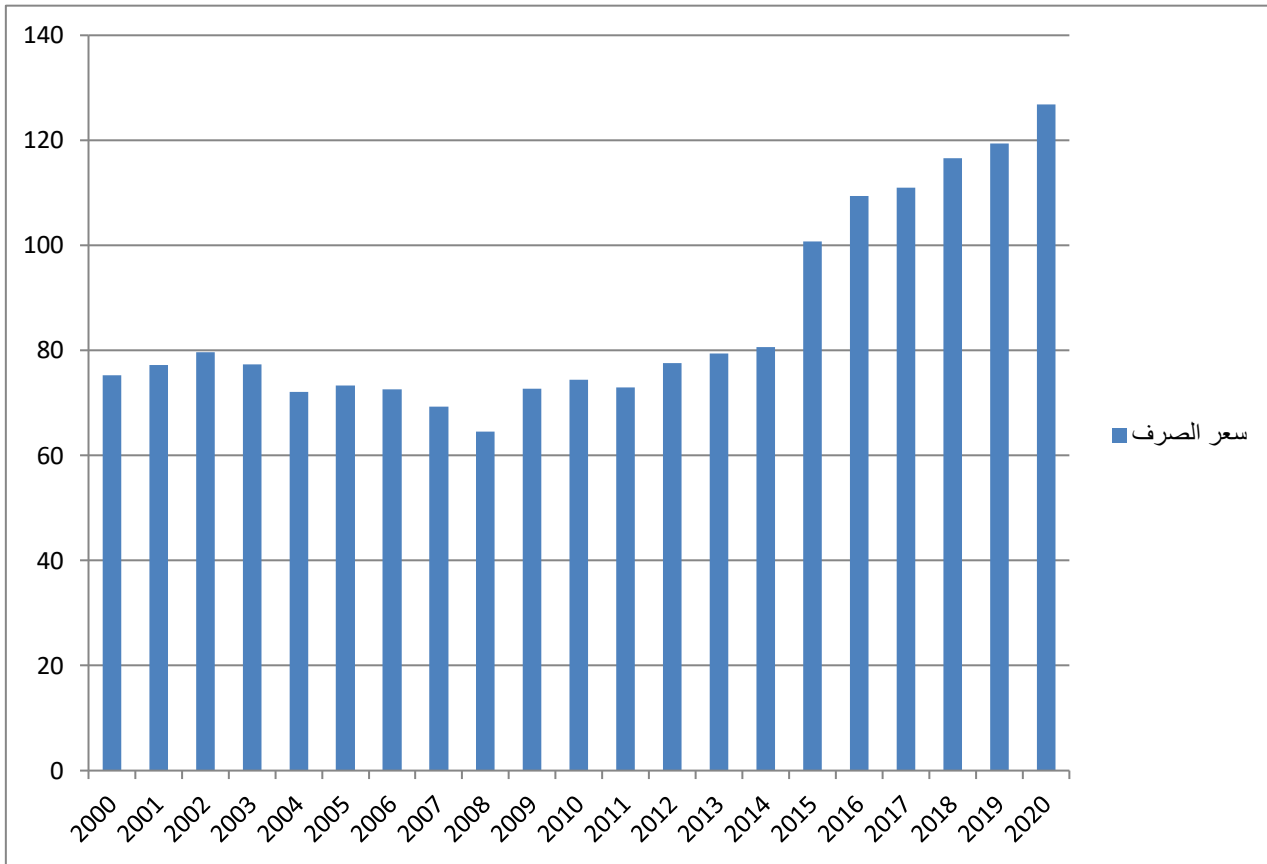
تتدرج سياسة تسيير سعر الصرف المنتهجة من قبل السلطة النقدية في الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه (المدار) حيث تسعى السلطة النقدية من خلال هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف الاسمي بما يحقق التوازن المتوسط لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار ومن بين المؤشرات المستخدمة في ذلك مركز ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية وسعر الصرف. ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتحليل تطورات سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ونسبة تغيرها خلال الفترة (2000-2020) حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تعكس مراحل تطور أسعار الصرف التي يوضحها الشكل (1-3) و التي قسمناها إلى المرحلة الممتدة بين سنتي 2000-2009، والتي سنخصص لها المطلب الأول، ثم المرحلة المتزامنة مع الفترة 2009-2014، والتي سنتطرق إليها من خلال المطلب الثاني، و أخيرا المرحلة المتعلقة بالفترة 2014-2020 التي سنخصص لها المطلب الثالث.

المطلب الأول: تطورات سعر الصرف خلال الفترة (2000-2009)؛

المطلب الثاني: تطورات سعر الصرف خلال الفترة (2009-2014)؛

المطلب الثالث: تطورات سعر الصرف خلال الفترة (2014-2020).

الشكل رقم: (3/1): الرسم البياني لتطور سعر الصرف خلال فترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علي التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر، الصادر عن بنك الجزائر.

المطلب الأول: تطورات سعر الصرف خلال الفترة (2009-2000)

سنحاول التعرف على تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2009)، وهذا انطلاقا من الأرقام الموضحة في الجدول أدناه الذي يلخص معطيات بنك الجزائر حول تطور سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2/1): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2009)
الوحدة: مليار دولار

السنوات	سعر الصرف	احتياطات الصرف	نسبة تغير سعر الصرف الدولار
2000	75.2597917	11.90	%12.98
2001	77.2150208	17.96	%2.59
2002	79.6819	23.11	%3.19
2003	77.394975	32.92	%2.87
2004	72.06065	43.11	%-6.89
2005	73.2763083	56.18	%1.68
2006	72.6466167	77.78	%-0.85
2007	69.2924	110.18	%-4.617
2008	64.5828	143.10	%-6.796
2009	72.6474167	143.10	%12.48

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علي التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية و النقدية للجزائر، الصادر عن بنك الجزائر

حسبما يظهر لنا من خلال الجدول رقم (2/1) نلاحظ:

تميز تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة بتذبذب بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغ سعر صرف خلال هذه السنوات من سنة 2000 إلى غاية 2003 على التوالي 75.25 دج /الدولار و 77.21 دج /الدولار) و 79.62 دج /الدولار و 77.39 دج /الدولار حيث كانت نسبة تغير سعر صرف الدولار تتراوح ما بين 2.60% إلى 3% خلال هذه الفترة. كما عرفت احتياطات الصرف خلال سنة 2000 ب 11.90 مليار دولار وسنة 2003 ب 32.90 مليار دولار، حيث مكنت السلطة النقدية في الجزائر من تعزيز دورها في تسيير سعر صرف الدينار وحمايته من الصدمات والتقلبات الخارجية مما عرف الدينار الجزائري خلال هذه السنوات تحسنا ملحوظا مقابل الدولار.

حيث لوحظ من خلال الجدول في سنة 2004 أن سعر صرف الدينار الجزائري وصل إلى 72.06 دج/دولار مقارنة بنسبة 2003 والتي كان يقدر بـ 77.39 دج/الدولار متأثر بأسعار العملات الرئيسية (تحسن الدولار مقابل الأورو) وكذا نسبة التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين.¹

وهذا ما يعكس التحسن الكبير لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار سنتي 2003 و 2004 على التوالي بنسبة 2.87% و 6.89% حيث قدرت احتياطات سعر صرف الدينار الجزائري بـ 32.9 مليار دولار سنة 2003 مقارنة بنسبة 2004 والتي قدرت بـ 43.1 مليار دولار. حيث كان انخفاض الأورو مقابل الدولار خلال سنة 2006 الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري الذي عرفت قيمته تحسنا، توصل سعر صرف الدينار الجزائري إلى 73.35 دج/الدولار ثم إلى 72.64 دج/الدولار ثم 69.29 دج/الدولار بنسبة 2007 ثم إلى 64.56 دج/الدولار سنة 2008.²

إلا أنه وعلى اثر الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتذبذب الشديد للدولار أمام الأورو مما عرف الدينار الجزائري انخفاض حيث فقد 12.48% من قيمته كما انخفضت قيمة الدينار الجزائري من 64.58 دج/الدولار سنة 2008 إلى 72.64 دج/الدولار سنة 2009 و مع ذلك قدرت احتياطات الصرف خلال سنة 2006 بقيمته 77.78 مليار دولار و 148.90 مليار دولار سنة 2009.

¹ عبد الوهاب زرقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة ماجستير،

تخصص تجارة مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015، ص 38.

² محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2001، ص 248.

المطلب الثاني: تطور سعر صرف خلال الفترة (2009-2014)

من خلال الجدول الثاني والذي يظهر لنا أهم التطورات خلال هذه الفترة والمتمثل في:

الجدول رقم (1-3): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2009-2014)
الوحدة: مليار دولار

السنوات	سعر الصرف	احتياطات الصرف	نسبة تغير سعر الصرف الدولار
2009	72.6474167	148.91	%12.48
2010	74.3859833	162.22	%2.39
2011	72.9378833	182.2	%-1.94
2012	77.5359667	190.6	%6.30
2013	79.3684	194.01	%2.36
2014	80.5790167	178.94	%1.52

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علي التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر، الصادر عن بنك الجزائر.

نلاحظ من جدول رقم (3/1) ما يلي:

عرف سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنة 2010 انخفاض مقارنة بسنة 2009

والتي كانت قيمته 72.64 دج/الدولار والتي قدره قيمته سنة 2010 بقيمة 74.38 دج/دولار إذ انتقل من 72.64 % سنة 2009 الي 74.38 دج/دولار سنة 2015

بنسبة تغير 2.39 % كما أن بلغت احتياطات سعر الصرف 148.9 مليار دولار سنة 2009 و162.22 مليار دولار سنة 2010.

لقد عرفت الجزائر خلال سنة 2011 تعزيز تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات وتقليل حجم الواردات بتنشيط دور المصارف ما بين البنوك خاصة في مجال تغطية خطر الصرف ما يمكن الإشارة إليه من خلال تدخلات بنك الجزائر في السوق الرسمية هو تأثير سعر الصرف الاسمي، ما مكنه من إجراء التعديل لبلوغ أهداف سعر الصرف الحقيقي ويرجع ذلك لاحتياطي الصرف الذي تملكه

السلطة النقدية بسبب استحواذها على معظم الصفقات التي تتم في سوق الصرف ما بين البنوك وذلك بناءً على التأثير الذي يضم ثلاثة عوامل مهمة:

1. الصادرات الطاقوية تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات؛
2. بموجب القوانين فإن مداخل العملة الصعبة المتأتية من صادرات المحروقات يجب أن تحول إجبارياً إلى الدينار بواسطة بنك الجزائر وهذا في إطار العمليات التي يقوم بها البنك خارج سوق ما بين البنوك؛
3. تخضع تحويلات رؤوس الأموال إلى الرقابة الصارمة بداية من عام 2012 قامت السلطة النقدية في الجزائر بعملية تخفيض في قيمة الدينار الجزائري سنة 2013 بطريقة غير معلنة مسبقاً لتلاقي آثار تحركات أسعار الصرف تم فيها مراعاة تطور الأورو مع الدولار الأمريكي إلى جانب فارق التضخم حيث تم تخفيض الدينار بنسبة قدرت 9% مقابل الأورو و4% مقابل الدولار. ما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار من 77.53 دج/الدولار سنة 2012 إلى 79.36 دج/الدولار سنة 2013 هذه الإجراءات التي رأى فيها بعض الخبراء الجزائريين بأنها جاءت متأخرة حيث يفترض أن تتم سنة 2012 أين عرف معدل التضخم أعلى ارتفاع خلال هذه المرحلة قدر بـ 8.89% مقارنة بـ 5.3% سنة 2013 وقد بلغت احتياطات صرف سنة 2013 بـ 194.01 مليار دولار مقارنة بـ 190.6 مليار دولار سنة 2012.¹

المطلب الثالث: تطور سعر الصرف خلال الفترة (2014-2020)

عرف النصف الثاني من سنة 2014 انهيار حاد ومفاجئ لأسعار البترول حيث انخفض سعر برميل النفط إلى 45 دولار للبرميل الواحد سنة 2016 هذه التغيرات المفاجئة التي عرفها سوق النفط العالمي أثرت على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري حيث نتج عن هذا انخفاض المداخل من العملة الصعبة مما انعكس سلباً على قيم الدينار الجزائري مقابل الدولار و تأكل احتياطات بنك الجزائر من العملة الصعبة وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

¹ عبد الوهاب زنفيلة، مرجع سبق ذكره، ص39.

الجدول رقم (4/1): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2014-2020)
الوحدة: مليار دولار

السنوات	سعر الصرف	احتياطات الصرف	نسبة تغير سعر الصرف الدولار
2014	80.5790167	178.94	1.52%
2015	100.691433	144.1	24.95%
2016	109.443067	114.1	8.69%
2017	110.973017	97.3	1.39%
2018	116.593792	79.8	5.064%
2019	119.353558	53	2.366%
2020	126.7768	42	6.21%

المصدر: من إعداد الطالبين، مرجع سبق ذكره

فمن خلال الجدول رقم (4/1) نلاحظ ما يلي:

تراجعت احتياطات الصرف من 178.94 مليار دولار سنة 2014 الى 144.13 سنة 2015 أي انخفاض قدره 34.31 مليار دولار خلال سنة واحدة.

لقد كانت لهذه الصدمة تداعيات على سوق الصرف الأجنبي وسعر صرف الدينار الجزائري حيث سجلت قيمة الدينار الجزائري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار مما فقد الدينار الجزائري خلال عام 2015 24.95% مقارنة بسنة 2014 والتي كانت 80.57دج مقابل دولار ليستقر عند 100.69 سنة 2015 بانخفاض قدر بـ 20.13 دج/ الدولار مما يعكس للعام الثاني على التوالي استمرار الضغوط التي تواجه الدينار الجزائري والتي نتج عنها نقص المعروضين من العملات الأجنبية في سوق الصرف.¹

في سياق هذه التقلبات وصل بنك الجزائر بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري تدخله النشاط في سوق الصرف، ما بين البنوك الجزائرية لضمان هدفه في هذا المجال وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري قريبا من مستواه التوازني حيث سمح بنك الجزائر للدينار بالانخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي.

¹ تقرير السنوي لبنك الجزائر، ميزان المدفوعات والوضعية المالية الخارجية لسعر الصرف، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2020. ص 140.

في حين تراجعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 80.57 دج/الدولار إلى 109.44 دج/الدولار نهاية 2016 أي بمعدل انخفاض قدر بـ 35.90 % مقارنة بسنة 2014، وفي سنة 2017 قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ سياسة نقدية تمثلت في طباعة النقود لسداد الدين الداخلي وسد العجز في تلك الفترة.

وحسب البيانات الرسمية لبنك المركزي الجزائري وقد تم طبع 6500 مليار دج ما يعادل 56 مليار دولار في الفترة 2017 و 2019 مما أثر سلبا على قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حيث قدرت قيمة الدينار الجزائري سنة 2017 بـ 110.97 دج/الدولار وفي سنة 2018 و 2019 قدرت على التوالي بـ 116.59 دج/الدولار و 119.35 دج مقابل الدولار، أي بمعدل انخفاض سنة 2019 بـ 7.55 % مقارنة بسنة 2017، وقد تأكلت احتياطات سعر الصرف لتصل سنة 2019 بـ 53 مليار دولار مقارنة بسنة 2017 والتي كانت تقدر بـ 97.3 مليار أي بفارق 43.3 مليا دولار.

وقد تميزت سنة 2020 بانتشار فيروس كوفيد -19 حول العالم والذي بدوره أثر على الاقتصاد العالمي عامة وعلى اقتصاد الجزائري خاصة، لأن أغلبية صادرات الجزائر قائمة على المحروقات التي انهارت جراء انتشار هذا الفيروس حيث وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى اقل من 35 دولار في الأسواق العالمية مما انعكس سلبا على أسعار الصرف التي وصلت إلى 126.77 دج/الدولار، بنسبة تغير قدرت بـ 6.21 % مقارنة بالسنة السابقة وكذلك تراجعت احتياطات الصرف لتصل إلى مستوى قياسي قدر بـ 42 مليار دولار سنة 2020.¹

في الأخير يمكن القول ان قيمة الدينار الجزائري قد انهارت امام الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة حيث انتقلت في مجملها من 75.25 دينار لكل واحد دولار سنة 2000، الي 126.77 دج/دولار سنة 2020 اي بنسبة انخفاض قدرت بـ 40.64 % خلال 20 سنة

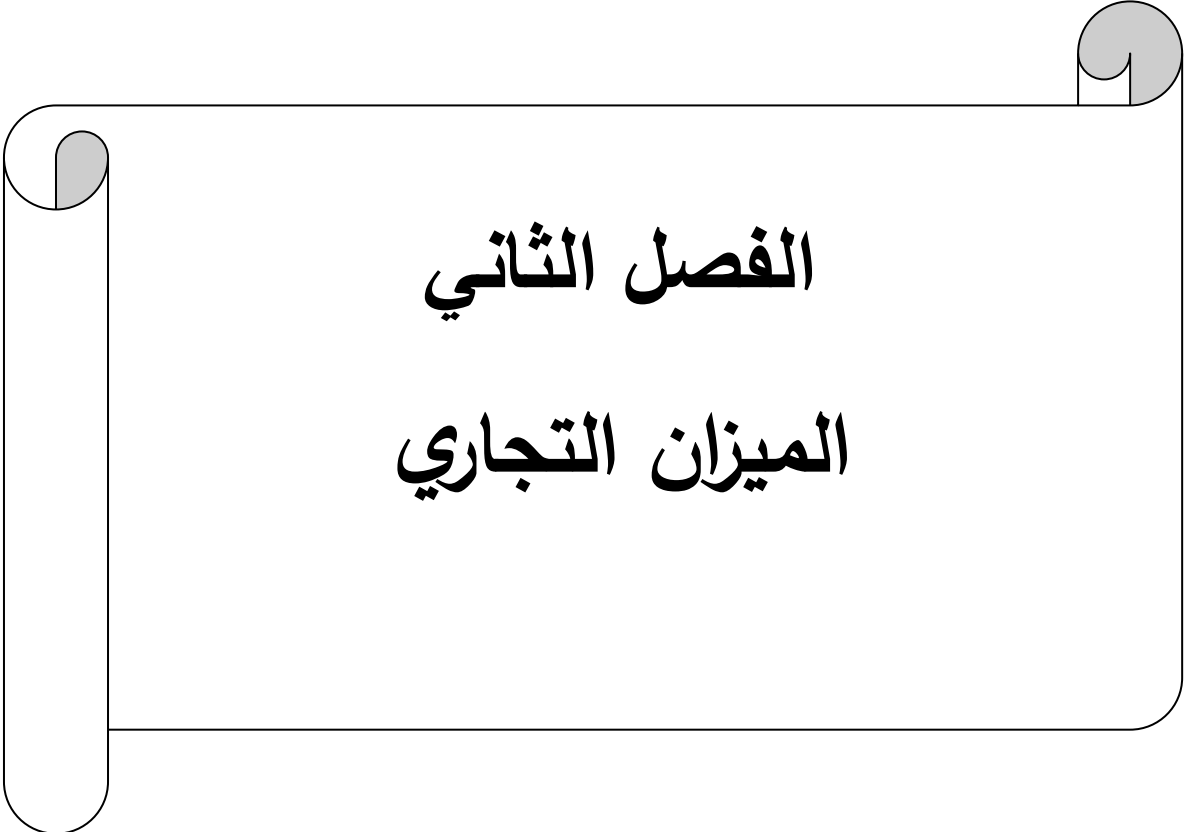
¹ تقرير السنوي لبنك الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 142.

خلاصة الفصل

يمثل سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير علي تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلي ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، و من ذلك علي التضخم والبطالة، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والمحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف

ومن خلال ذلك تتضح لنا أهمية سعر الصرف و تعدد النظريات المفسرة له وأيضا العوامل المؤثرة فيه علي المستوي الاقتصاد وتختلف هذه الأهمية حسب نوع نظام الصرف المتبع، حيث مهما كان نوع النظام المعتمد من طرف البلد فإنه يرجي من خلاله أن يحقق شرط التوازنات في الاقتصاد الوطني، أخذ بعين الاعتبار الشروط الدولية .

كذلك الجزائر تأثر سعر صرفها بمجموعة من العوامل الداخلية وكذا الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال فترة الدراسة وكان علي رأس هذه الأحداث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وكذا انتشار جائحة كوفيد-19 وأبعادها الاقتصادية علي المستوي الوطني الدولي.

A decorative scroll frame with a light gray background and a black outline. The frame has a vertical scroll on the left side and a horizontal scroll on the top right side. The text is centered within the frame.

الفصل الثاني

الميزان التجاري

تمهيد

تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالاستيراد أو التصدير من وإلى دول أخرى أضف إلى ذلك أنهم يقدمون خدمات مختلفة كالشحن والنقل والتأمين، حيث يقوم الميزان التجاري بتحليل هذه العمليات التبادلية ويرصدها في حالتين إما بالتوازن أو الاختلال.

ويعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة لسلامة الاقتصاد وصورة العلاقات الاقتصادية، وهو أهم حسابات ميزان المدفوعات.

بناء على ذلك سنحاول، في هذا الفصل توضيح الجانب النظري للميزان التجاري ثم تطور الميزان التجاري الجزائري من خلال ثلاثة مباحث حيث:

- ❖ المبحث الأول: مفهوم الميزان التجاري أقسامه وأهميته.
- ❖ المبحث الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات .
- ❖ المبحث الثالث: دراسة تطورات الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020).

المبحث الأول: مفهوم الميزان التجاري أقسامه وأهميته

يعد الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، ويشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات، كما يعد من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول تعريفات الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وبين إيراداتها.

ويعرف أيضا بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة والتي تدرج فيه كذلك السلع الغير ملموسة كالخدمات سواء كانت مستوردة أو مصدرة.¹ ويعرف الميزان التجاري كذلك بأنه سجل يتعلق بتجارة السلع، أي صادرات السلع وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة، حيث تسجل الصادرات السلعية في الجانب الدائن إما الواردات السلعية فتسجل الجانب المدين حيث عليه خروج نقدي أجنبي.²

يشمل هذا الميزان صادرات الدولة إلى وارداتها من الخارج من السلع المنظورة ويسمى أحيانا ميزان العمليات المنظورة.³ إذ يقصد به رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.

-الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر) وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد} - \text{إجمالي واردات البلد}$$

-الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.⁴

¹ حسام داود، أيمن أبو خضير، وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الأردن، 2002، ص20.

² السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2011، ص233.

³ محمود علي الليثي، إسماعيل احمد الشناوي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 1997، ص284.

⁴ سامي خليل، المرشد في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، ط 1، مصر، 2006، ص451.

أولاً: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة.

1- الميزان التجاري السلبي (المنظور): يطلق عليه ميزان أو حساب التجارة المنظورة الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة وترتبط بالإنتاج والدخل خذ هذه الفترة.¹

وتتضمن التجارة المنظورة كامل الصادرات والواردات السلعية فالصادرات هي السلع التي يبيعها المقيمون في البلد ما لغير المقيمين والتي تنتقل إليها عبر الحدود الدولية، كما أن الواردات هي السلع التي يشتريها المقيمون في بلد ما لغير المقيمين وتأتي إليهم عبر الحدود الدولية حيث تمر عادة تحت نظر السلطات الجمركية عند انتقالها من بلد لآخر.

أما من حيث القيد في الميزان التجاري فإنه يمكن القول بصفة عامة أن الصادرات السلعية تقيد في جانب الأصول أو جانب الدائن، لأنها تؤدي إلى حصول البلد على متحصلات وبطريقة مماثلة فإن الواردات السلعية تقيد في جانب الخصوم أو جانب المدين في الميزان التجاري، لأنها تلزم البلد القيام بمدفوعات العالم الخارجي، ومع ذلك فإن العبرة هنا في حالة القيد في الميزان التجاري بعمليات التصدير والاستيراد سواء ترتب عليها حصول البلد على المتحصلات وقيامها بمدفوعات للعالم الخارجي خلال الفترة محل الدراسة.²

2- الميزان التجاري الخدمي (غير المنظور): تسجل فيه كل المعاملات غير المنظورة أو غير الملموسة في شكل خدمات وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات الخدمية مثل الخدمات السياحية وخدمات النقل والشحن والتأمين والخدمات التعليمية والصحية.³

فقد يؤدي المقيمون في دولة ما خدمات إلى غير المقيمين، يترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية ثمن لهذه الخدمات، وقد يؤدي أيضاً غير المقيمين خدمات إلى المقيمين ويترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية ثمن لهذه الخدمات، هذه الخدمات تسمى بالنسبة للبلد الذي يتلقاها واردات غير منظورة فهي صادرات أو واردات لأن ثمة ثمن لها ينتقل عبر الحدود الدولية، لكنها غير منظورة لأنها لا تقع تحت مسار رجال الجمارك، ولا يخصونها في سجلاتهم وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه

¹ سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 340، 341.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 341.

³ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 397.

الصادرات والواردات غير منظورة تشمل طائفة كبيرة من المعاملات الاقتصادية غير المتجانسة والتي تحمل أسماء متباينة يصعب وضعها في مكان آخر بين التقسيمات المختلفة للميزان التجاري.¹

ثانيا: أهمية الميزان التجاري: بالنسبة للأثر الاقتصادي فإن رصيده يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد، ونلمس هناك أثرين أساسيين، الأول في حالة الفائض والثاني في حالة العجز، وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزء من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال فإنه يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الايجابي والسلبي، فعندها تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالفائض، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة، وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأوراق في السوق الخارجية، وبما يفوق السلع المماثلة الآتية في البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد على العملة الصعبة ليضيفها إلى احتياطياته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية.²

ويمثل عجز الميزان التجاري وجود خلل حيث أن قيمة السلع المستوردة أعلى من قيمة السلع المصدرة إلى الخارج وهذا يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه وعجز عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور في صناعة الآلات.³

كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية، مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية.⁴

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 344.

² عبد الجليل هجيرة، سمير بهاء الدين مليكي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، اطروحة دكتوراه في المالية و التجارة الدولية، جامعة تلمسان، 2012، ص 75

³ بوعبد الله لويضة، بوعرامة مفيدة، أثر تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري خلال (2000-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2018، ص 54.

⁴ نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر (2005-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص 25.

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن أي أن زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين عن الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى.

أولا: أنواع الاختلال في الميزان التجاري: ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

1-الاختلال الطارئ: يمكن للاختلال في الميزان أن يكون وقتيا وذلك عندما تمر أوضاع وظروف معينة فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل الصادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس في حالة الفائض كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري أو أي حالات استثنائية أو طارئة.¹

2- الاختلال الدوري: وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتب بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي.

3-الاختلال الدائم: وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنوي أو الهيكل وهو الاختلال المرتب أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.²

¹ فليح حسين خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، ط 1، الاردن، 2004، ص262.

² فليح حسين خلف، نفس المرجع السابق، ص 263.

ثانيا: حالات العجز والفائض في الميزان التجاري

1- حالة التوازن في الميزان التجاري

توازن الميزان التجاري يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، والميزان التجاري ينبغي أن يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين، أي تنشأ حقوق لطرف أي دائنة، ومستحقات على الطرف الآخر أي مديونة، وهذا ما يجعل الميزان التجاري متساويا من الناحية الحسابية بالضرورة.¹

2- حالة العجز في الميزان التجاري

هنا يكون الرصيد سالبا، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات للعالم الخارجي، أي أن المدفوعات تكون أكبر من المتحصلات.

فالعجز في الميزان التجاري يعني أن الدولة تعيش في مستوى أعلى مما تستحقه فهي تستورد سلعا اكبر مما تسمح قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها تجاه العالم الخارجي، بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد، مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة، ناهيك عن أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض لإنتاج من المنتجات الوطنية، وزيادة البطالة، وبالتالي يسبب ذلك الفضل في تحقيق الأهداف الاقتصادية للسياسات الاقتصادية.²

3- حالة الفائض في الميزان التجاري

زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان التجاري، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها من تلك الدول ويحصل في هذه الحالة الفائض في الميزان التجاري، كما يمكن القول أن الفائض يمثل الرصيد الموجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي اكبر من المدفوعات للعالم الخارجي.³

إن الدولة التي تتحقق لديها فوائض مستمرة قد تعتمد إلى استخدام هذه الفوائض في منح مساعدات، يمكن أن تشكل أساسا في توليد طلب منتجاتها، بالشكل الذي يؤثر ايجابيا على الإنتاج والدخل

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 121، 122.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 402، 403.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 121.

والعمالة، وهو الأمر الذي يفسر حركة النشاط والتوسع في الاقتصاد الأمريكي الذي رافق منح المساعدات للدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية لمساعدتها على تجاوز مشكلاتها وإعادة تعمير ما دمرته الحرب.

وحالة الفائض في الميزان التجاري هي حالة غير مرغوبة وخاصة الفائض المطرد، نظرا لما يتضمنه من ارتفاع دخل البلد صاحب الفائض باطراد عن جزء من موارده الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراد، مقابل تراكم الأرصدة النقدية وهي تعني تحقق مستوى معيشة اقل ومستوى رفاهية اقتصادية اقل، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة أن لا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى، خاصة وان الفائض قد يخلق تضخم ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، وعموما فان حالة الفائض هي اقل خطورة بكثير من حالة العجز.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة ومن هناك أهم هذه العوامل نذكر مايلي:

أولاً: العوامل الاقتصادية: والمتمثلة في:

1-التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة اكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

2-أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي لاعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 342.

3-أسباب دورية: وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة وبينها نذكر: ¹ **الآزمات الاقتصادية المتكررة، تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا، العوائق التجارية**

4-التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية فتتخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن الأسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

5-تغير أسعار الفائدة: إن التغير في أسعار الفائدة له أثر كبير على حركة رؤوس الأموال حيث ان ارتفاع أسعار الفائدة في الدخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات وعلى العكس عند انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، يعود السبب في ذلك أن المراكز العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عند المستوى المطلوب للاستفادة من الفرق بين السعرين.²

6-معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال الساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أو أجنبية.³

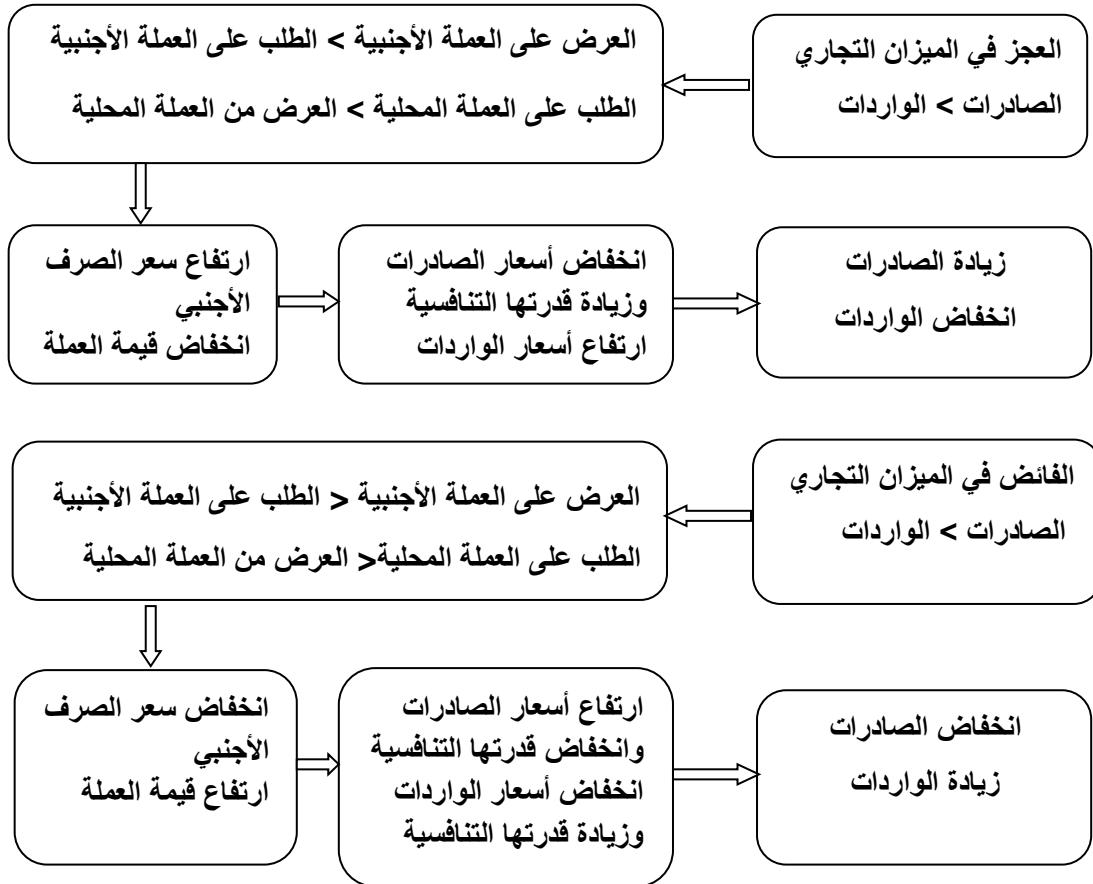
7-سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

¹ عرفات تقي الدين الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص126.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص64.

³ برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص69.

الشكل رقم (1/2): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 320

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية: والمتمثلة في:

1-عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، والتصحر أو نفاذ الثروات الطبيعية مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

-التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارته الخارجية مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.¹

¹ عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 123.

-**الظروف السياسية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وحالها من أثر معادلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول سوق خارجي فعال للدولة.

-**النمو الديمغرافي:** حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

-**الإضرابات العالمية:** التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة للتصدير.¹

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص102.

المبحث الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياسته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على خريطة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظراً لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل.¹

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية.

وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

¹ سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 07.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخلها وذلك لأسباب التالية:¹

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛

✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛

✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية؛

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار؛
وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلافات بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:

✓ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيراً كلما قلت فاعلية التخفيض؛

✓ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

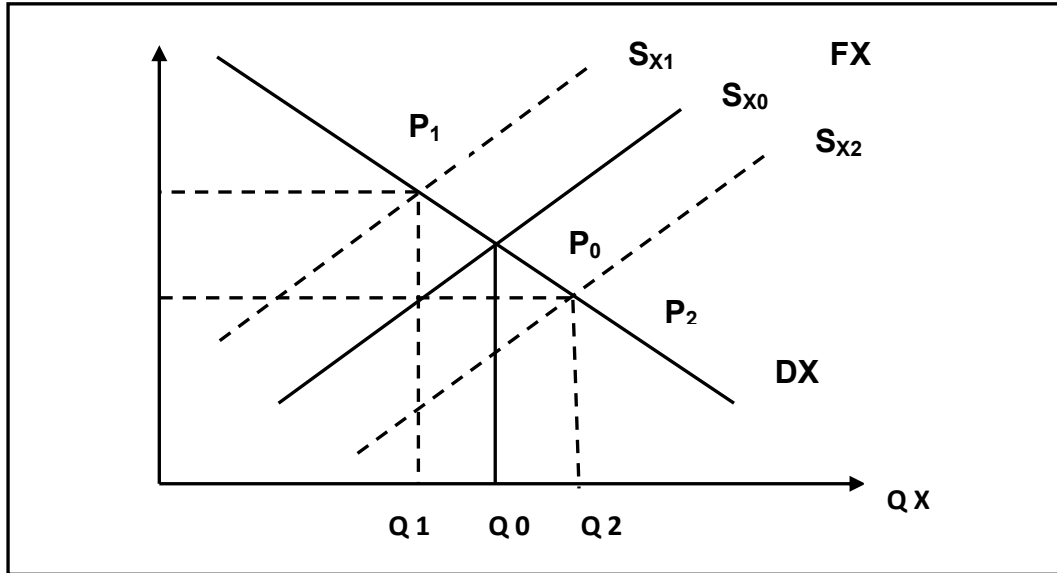
-في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلاً من 900.000 دج، في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية من التمور سعرها 500.000 دج ستتنخفض 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أورو إلى 100 دج مقابل 1 أورو.

-هذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة من المعروض السلعي المحلي فتتخفض الأسعار.

¹ محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.

-ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2/2): معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص5.

ويتضح لنا من خلا الشكل رقم (2/2) ان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (ولتكن A مثلاً) يتحدد بدالة طلب ثابتة D_x لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض S_x الصادرات تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

- Q_x : تشير الى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة)

- F_x : تشير الى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

ويوضح الشكل على أنه عند النقطة P_0 والتي تمثل نقطة توازن، E_0 التي تمثل معدل توازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى S_{x1} ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

-وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح S_{x2} ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 ، بما يؤدي زيادة كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_2 ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير

بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية E_0 ، E_1 ، E_2 ، كما هو موضح فيما يلي:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:¹
(كمية الصادرات) $\times$ (سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية)

-إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستخفص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي،² فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع، فتخفص قيمة العملة يخفص الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما يتعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال المواد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي

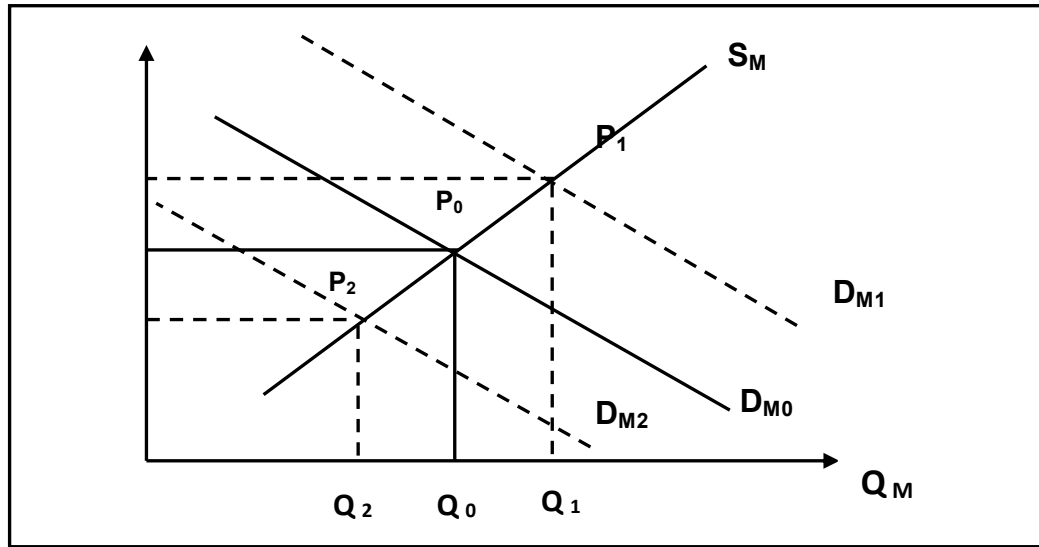
¹ نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس لطباعة، مصر، 2006، ص 06.

² مور خاي كربانين، مرجع سبق ذكره، ص 329.

من السلع فتتخفص الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المورد الخام.

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3/2): معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص8.

من خلال الشكل رقم (3/2) وبافتراض دالة عرض الواردات S_M ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات D_M فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف حيث:

Q_M^- : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

F_M^- : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

حيث يوضح الشكل رقم (3/2) أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D_{M1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1 .

-وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح D_{M2} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2 .

-ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_0, E_1, E_2 كما يلي:
الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

$$(كمية الواردات) \times (\text{سعر الواردات مقوماً بالعملة الأجنبية})^1.$$

-إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات.² التي تتأثر بمعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة. فتوفر مثل هذه البدائل سيمنح المستهلكين من التحول إليها بدلاً من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها.

وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحاً بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

المطلب الثالث: الأثر علي النشاط الاقتصادي

تتعدد آثار علي النشاط الاقتصادي الوطني و التي نذكرها فيما يلي:

1-الأثر على الأسواق المالية المحلية: إن لرفع القيمة الخارجية للعملة تأثير سلبي على الأسواق المالية المحلية من خلال تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق المالية لارتفاع ربحيتها ما يزيد من حصيلة الدولة من العملات الأجنبية مما يترتب على الحكومة تحصيل نفقات وتكاليف باهظة لتوفير الاستقرار في النظام المالي، كون عمليات المضاربة تؤثر على أداء البنوك والكثير من القطاعات الصناعية نتيجة لرفع قيمة العملة، مما يؤدي إلى اتجاه التجار إلى محاولات للاقتراض

¹ نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار ثقافة، الأردن، 2007، ص 163.

بالعملة توقعا لانخفاض قيمتها في المستقبل، وذلك من أجل اتجاه التجار إلى محاولات للاقتراض بالعملة المحلية توقعا لانخفاض قيمتها في المستقبل، وذلك من أجل تمويل الواردات والذي يؤدي بدوره إلى حصول اضطرابات قطاع الصادرات، ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات الفائدة المحلية الأمر الذي ينعكس سلبا على قطاع الاستثمار، هذه الآثار من رفع قيمة العملة قد تترتب عليه ضغوط تضخمية نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الاحتياطات والعملات الأجنبية، غير أن هذا الأثر لا يحصل في الأجل القصير بل بعد مرور فترة زمنية قد تصل إلى 4 أو 5 سنوات.

2- ظهور سوق موازية: يرافق التقييم المرتفع للعملة ظهور سوق موازية حيث تكون الأسعار أكثر ارتفاعا من الأسعار الرسمية، حيث يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلا من بيعها إلى البنك المركزي، وهذا ما يدفع المستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية في سبيل الحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله.¹

3- تفاقم أعباء الدين العام الداخلي: أن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات حالية يتوجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي فالكثلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد والتي تمثل ديناً داخلياً على الدولة التي رفعت قيمة عملتها الخارجية تجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي، إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية.²

4- على النشاط الاقتصادي بصفة عامة: يؤدي تخفيض العملة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، بحيث تصبح النسبة بين أسعار السلع المستوردة وأسعار السلع المحلية لصالح هذه الأخيرة وبالتالي فإن نسبة كبيرة من الطلبات على المنتجات المستوردة تتحول إلى طلبات على المنتجات المحلية ويكون هذا التحويل بمثابة تشجيع للنشاطات المحلية وبالتالي الرفع من إنتاجها وإعادة توزيع استعمال الموارد المالية لصالح نشاط التصدير.

5- على توزيع الدخل: عملية التخفيض تؤثر إيجابيا على إيرادات قطاع التصدير، فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة والمواد المحلية التي تم صنعها بمواد أولية مستوردة مما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمستهلك بصفة عامة.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، 2003، ص. ص 132-133.

6- على المستوى العام للأسعار:

- عندما يشكل استيراد السلع الغذائية أو سواها من السلع الضرورية الأخرى جانبا مهما من الاستيراد الكلي، فإن تخفيض سعر الصرف يرفع نفقات الإنتاج نتيجة ارتفاع الأجور، ومن ثم ترتفع الأسعار.

- إذا كان تخفيض سعر الصرف ينشط الصادرات فإن أسعار هذه الأخيرة نتيجة زيادة الطلب عليها قد ترتفع إذا كانت حالة الاقتصاد القومي هي حالة التشغيل الكامل أو القريب من الكامل وإذا كانت زيادة الصادرات تنطوي على زيادة الدخل القومي والاستخدام فإن ارتفاع الأسعار يعتبر نتيجة مؤكدة إلى حد كبير بسبب ارتفاع الأجور ونفقات الإنتاج وفقدان عناصر الإنتاج المطلوبة.¹

7- على الناتج المحلي الحقيقي: إن مشكلة تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي مازالت دون تحديد قاطع ذلك أنه من الصعب تقييم وتحديد أثر تخفيض سعر الصرف على الناتج الحقيقي بدرجة عالية من الدقة بسببين:

- تخفيض سعر الصرف غالبا ما يتم في حزمة من السياسات الاقتصادية.

- تخفيض سعر يحتاج إلى بعض الوقت لظهور مفعوله وأثره على مستوى الناتج الحقيقي، حيث يمكن أن تحدث تطورات كبيرة خلال التأثير المؤجل على سعر الصرف.

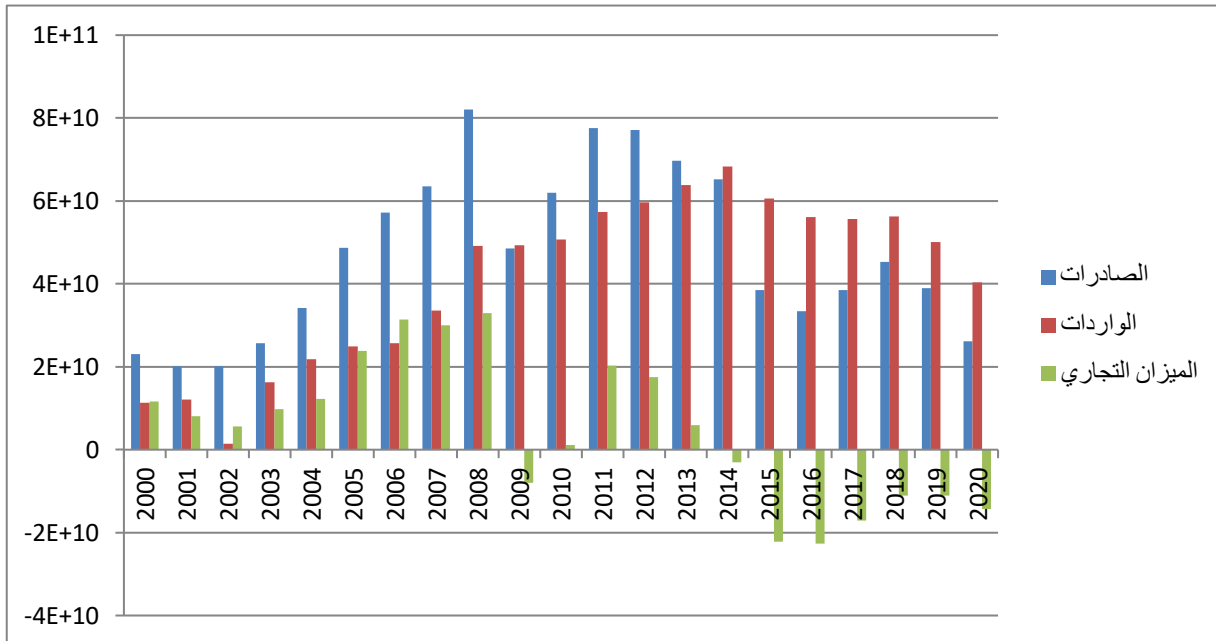
8- على ميزان رؤوس الأموال: إن تأثير على ميزان رؤوس الأموال يتم في الأجل الطويل، لكن يوجد العديد من حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتأثر بسرعة بعملية التخفيض بحيث تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى نتائج إيجابية على ميزان حركة رؤوس الأموال، ففي حالة توقع تخفيض عملة بلد ما يقوم المتعاملون الاقتصاديون بتهريب وإخراج أموالهم من هذا البلد إلى الخارج، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير وتأجيل مستحقاتهم.

¹ سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 176.

المبحث الثالث: دراسة تطورات الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020)

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتي تستند على حرية التبادل التجاري وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية والتحرير الاقتصادي الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية في كافة دول العالم دون قيد أو شرط أصبح واضحاً أن سياسة تنمية الصادرات وتويعها هي أحد البدائل إن لم نقل أفضلها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتطوير الاقتصاد الوطني، كما أن الحاجة لاعتماد هذه السياسة زادت بعد أن عانت العديد من الدول من هذه الآثار السلبية نتيجة لإحلال الواردات، وقد أيد معظم المفكرين الاقتصاديين أهمية سياسة تنمية الصادرات في دفع التنمية الاقتصادية للبلد، وسنحاول من خلال هذا المبحث تحليل وضعية التبادل التجاري الجزائري مع الخارج خلال ثلاثة مراحل أردنا إن نقسمها تماشياً مع المراحل التي شهدت فيها الجزائر منعرجاً في تطور سعر الصرف، و الذي تم التطرق إليها في المبحث الأخير من الفصل الأول حتى نتمكن من إسقاط انعكاس تطور سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري و الشكل الموالي يوضح تطورات كل من الصادرات و الواردات و كذا لرصيد خلال فترة الدراسة

الشكل رقم: (4/2): الرسم البياني لوضعية الميزان التجاري خلال فترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

المطلب الأول: تطورات الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2000)

لا يختلف الميزان التجاري في هيكله عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاصة بالجزائر يبين موقعها في المعاملات الدولية ويظهر الضوء الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الإيرادات الأساسية لاقتصاد الجزائري ومن خلال ما يأتي سنحاول تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري من 2000 إلى 2009.

الجدول رقم (1/2): التطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2000	23050163567	11390169785	11659993782	202%
2001	20085454899	12053066114	8032388785	167%
2002	20152501384	1454771885	5605029499	139%
2003	25657119969	16203129401	9753990568	160%
2004	34178449805	21886269334	12292180470	156%
2005	48714922833	24843327242	23871595591	196%
2006	57121832267	25651596909	31470235359	223%
2007	63531235749	33568752129	29962483620	189%
2008	82034752287	49096310473	32938441814	167%
2009	48533809882	49331042818	-7972232936,1	98%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

ملاحظة: يتم حساب نسبة التغطية وفق العلاقة التالية: (الصادرات/الواردات) x 100 من خلال الجدول رقم (1/2) نلاحظ:

إن رصيد الميزان التجاري قد حقق فائض خلال سنة 2000 قيمته 11.65 مليار دولار، وذلك راجع لتحسين في وضعية أسعار المحروقات التي قدرت بـ : 27.6 دولار للبرميل الواحد المرفقة بالاستقرار الذي شهدته الوضعية الأمنية والاقتصادية فقد بلغت نسبة التغطية لهذه السنة 202% وهذا راجع لارتفاع قيمة الصادرات خلال هذه الفترة التي قدرت بقيمة 23.05 مليار دولار، فقد غطت قيمة الواردات التي بلغت قيمة 11.39 مليار دولار، حيث استمر الفائض في الميزان التجاري على التوالي خلال سنة 2001، 2002، 2003، بتراجع طفيف في قيمة هذا الفائض فبلغ سنة 2002 قيمة 5.6 مليار دولار بمعدل تغطية 139% وهذا بسبب انخفاض قيمة الصادرات التي بلغت 20.1 مليار دولار، وارتفاع قيمة الواردات والتي أثرت سلبا على الميزان التجاري نظرا لتذبذب أسعار النفط إلى 23.12 دولار للبرميل الواحد.

ليشهد الميزان التجاري خلال السنوات ابتداء من سنة 2004 إلى سنة 2008 نوعا من التراجع، فقد كانت تبلغ قيمة الصادرات سنة 2004 قيمة 34.17 مليار دولار، والواردات بلغت 21.88 مليار دولار، مما يعكس الفائض في الميزان إيجابيا قيمة 12.29 مليار دولار بمعدل تغطية 156% بعد

ارتفاع في أسعار البترول التي قدرت بـ : 36.05 للبرميل الواحد، واستمر هذا الارتفاع بداية من سنة 2004 ليصل إلى سنة 2008 والتي سجلت قيمة صادراتها 82.03 مليار دولار.

وقد عرفت وارداتها تطورا ملحوظا خلال سنة 2008 قدرت بـ : 49.9 مليار دولار، ليشهد الميزان التجاري فائض قدر بـ : 32.93 مليار دولار بمعدل تغطية 167%، وهذا راجع في ارتفاع أسعار البترول التي قدرت بـ : 94.10 دولار للبرميل الواحد، ويعكس ارتفاع الواردات في زيادة الإنفاق الحكومي ومع نهاية سنة 2008 ظهرت الأزمة العالمية التي سوف تظهر بوادرها في السنوات المقبلة.

المطلب الثاني: تطورات الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2014)

نعرض من خلال الجدول تطور وضع الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 كما يلي:

الجدول رقم (2/2): التطور وضع الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2009	48533809882	49331042818	-7972232936,1	98%
2010	61975405318	50654732073	1130673245	122%
2011	77581299983	57376110362	20205189620	135%
2012	77123007377	59611982821	17511024556	129%
2013	69659422390	63767462869	5891959520	109%
2014	65185667482	68262397151	-3076729669	95%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

من خلال الجدول رقم (2/2) نلاحظ مايلي:

خلال سنة 2009 نلاحظ تراجع كبير في صادرات الجزائر فقد قدرت بـ: 48.53 مليار دولار، ومن الملاحظ أيضا ارتفاع قيمة الواردات بقيمة خفيفة التي بلغت 49.33 مليار دولار، مما سجل الميزان التجاري عجزا قدر بـ : 7.97 مليار دولار ومعدل تغطية 98% وذلك يعكس صدى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أثرت على الاقتصاد العالمي وخاصة على الدول النامية من بينها الجزائر مع تراجع كبير لأسعار النفط التي بلغت 60.8 دولار للبرميل الواحد وعدم جدية الجزائر في حماية اقتصادها من الأزمة، وهذا لعدم تخفيض قيمة وارداتها.

وقد انتعشت صادرات الجزائر في سنة 2010 لتصل إلى 61.97 مليار دولار، مقارنة بسنة 2009 وارتفعت الواردات أيضا لتبلغ قيمة 50.65 مليار دولار، ليسجل الميزان التجاري فائض قدر بـ : 11.32 مليار دولار بمعدل تغطية 122% نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتصل إلى 77.38 دولار للبرميل الواحد.

وظلت الصادرات خلال ثلاثة سنوات على التوالي 2010، 2011، 2012 مستقرة نوعا ما مع انخفاض في سنة 2013 بلغت 69.65 مليار دولار مع ارتفاع قيمة الواردات بقيمة 63.76 مليار دولار، ليسجل الميزان التجاري فائضا مقدرا بـ: 5.89 مليار دولار وبمعدل تغطية 109% نظرا لارتفاع أسعار النفط التي بلغت 105.87 دولار للبرميل الواحد.

المطلب الثالث: تطورات الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2020)

ونتناوله من خلال تحليل الجدول الذي يلخص تطور وضع الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020 كما يلي:

الجدول رقم (3/2): التطور وضع الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2014	65185667482	68262397151	-3076729669	95%
2015	38460350139	60621194064	-22160843925	63%
2016	33403107185	56097067791	-22693960606	60%
2017	38496751462	55603303506	-17106552044	69%
2018	45233966129	56328895705	-11094629576	80%
2019	39014323824	50032843584	-11018519760	78%
2020	26103356450	40371739940	-14268383490	65%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3/2) ما يلي:

لقد شهدت سنة 2014 انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية التي بلغت قيمة 65.18 مليار دولار مقارنة بوارداتها التي ارتفعت بالغة قيمة 68.26 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع الميزان التجاري مسجلا عجزا قدر بـ 3.7 مليار دولار بمعدل تغطية 95% وهذا راجع لتدهور أسعار النفط التي وصل إلى 57 دولار للبرميل الواحد، وقد استمر هذا الانخفاض خلال السنوات المئوية من سنة 2014 إلى غاية

نهاية 2018 فقد سجل الميزان التجاري خلال سنة 2016 عجزا قياسي بقيمة 22.69 مليار دولار بمعدل تغطية 60% نظرا لانخفاض قيمة الصادرات التي بلغت 33.4 مليار دولار، وعدم خفض الجزائر ل وارداتها التي بلغت 56.09 مليار دولار، فقد حاولت كبح وخفض من وارداتها اتجاه العالم الخارجي ولكن هذا لم يأتي بنتيجة إيجابية مما أثر على الاقتصاد الوطني، وكل هذا التدهور الذي حدث خلال هذه السنوات المذكورة أعلاه كان سبب تدهور سعر النفط الذي بلغ في سنة 2016 قيمة 40.46 دولار للبرميل الواحد من أجل تخفيف العجز على الميزان التجاري الذي وصل إلى 11.01 مليار دولار وهذا بناء على أسعار البترول التي قدرت بـ : 64.2 دولار للبرميل، حيث لم تتغير سنة 2020 عن سابقتها فقد تفاقت الاختلالات الاقتصادية طويلة الأمد من حيث إرتفاع الدين الحكومي وتآكل صندوق الثروة السيادي للجزائر من أجل مواجهة وتغطية العجز في الميزان التجاري الذي بلغ 14.26 مليار دولار سنة 2020 مع مواصلة تدهور أسعار البترول التي سجلت 51.4 دولار للبرميل الواحد.¹

وهذا مما لاشك فيه يبين لنا أن صادرات الجزائر جلها قائمة على تصدير النفط الذي يمثل 95% من المداخل الوطنية.

وكان للعام الأول من نهاية 2019 تأثير وباء كوفيد -19 (كورونا) على الاقتصاد الجزائري فبالإضافة إلى الخسائر الصحية نتج عن الوباء تطورات سلبية أخرى منها انخفاض أسعار النفط وغرق الاقتصاد الجزائري في الركود حيث إنكمش الناتج المحلي الحقيقي نسبة 5.1% في عام 2020 وتراجع معدل النمو بنسبة 6.1% مقارنة بسنة 2019 حسب بيانات البنك الدولي ووفقا لبنك التنمية الإفريقي أدت التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من احتواء كوفيد-19 التأثير على قطاعي الخدمات والبناء خاصة من جهة إلغاء العديد من الوظائف مما أدى إلى انخفاض في عائدات الصادرات بقيمة 39.01 مليار دولار، مع محاولة الجزائر خفض وارداتها التي بلغت 50 مليار دولار.

¹ تاريخ الإطلاع 2022/05/20 Algeria/ economy-of- Famack.com/ar/algeria/

خلاصة الفصل

يمكن القول من خلال ما تم التطرق إليه من خلال هذا الفصل أن الميزان التجاري يعد من أهم فقرات ميزان المدفوعات فهو ينقسم إلى سلع منظورة وغير منظورة ويمثل الفرق بين صادرات السلع وواردات السلع مضاف إليه الفرق بين صادرات الخدمات وواردات الخدمات .

وفائض الميزان التجاري يعبر عن عوامل ايجابية في الاقتصاد أما العجز يكشف عن مواطن الضعف، وهو أهم المؤشرات الاقتصادية وعملية التحليل الاقتصادي للبلدان.

إن تقلبات أسعار الصرف يؤثر على حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن يكون لها تأثير سلبي وإيجابي على الصادرات والواردات، فاتباع سياسة تخفيض قيمة العملة يكون من أجل تخفيف ومعالجة الخلل في الميزان التجاري وأما سياسة رفع من قيمة العملة فهي تهدف إلى تكوين عملة قوية وأيا كان الهدف فكل هذا يسهل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.

علي اثر ذلك قمنا بدراسة تطور الميزان التجاري خلال فترة (2000-2020) وذكرنا المحطات التي حدث فيها الخلل والفائض وأسباب ذلك باعتبار الاقتصاد الجزائري ربحيا يركز على تصدير المحروقات بالدرجة الأولى، ونظرا لضعف القطاع الإنتاجي والأنماط الاستهلاكية السائدة يجعل الميزان التجاري عرضة لتقلبات أسعار المحروقات التي تتميز بعدم الاستقرار ما لم تنوع الدولة الجزائرية صادراتها خارج المحروقات.

غير إننا سنحاول تحديد تأثر وضعية الميزان التجاري الجزائري و تقلبات أسعار صرف الدينار خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنتي 2000 و 2020 وذلك في الفصل الثالث من بحثنا.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان
التجاري خلال الفترة (2000-2020)

تمهيد:

بعدما قمنا بالتطرق إلي كل من سعر الصرف، ونظرياتها في الفصل الأول، ومنه التطرق إلي الميزان التجاري ووضعيته في الجزائر، ارتأينا دراسة اثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري علي وضعية الميزان التجاري، حيث استعنا في ذلك بأدوات الاقتصاد القياسي لتحديد مقدار هذا الأثر علي الظاهرة المدروسة.

وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النموذج الخطي البسيط

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة

(2000-2020)

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النموذج الخطي البسيط

يعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار الذي يتكون من متغير مستقل واحد يكون هذا النموذج خطياً إذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم و يكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر و ينقسم نموذج الانحدار البسيط الغير الخطي الي نوعين:

-نموذج بسيط غير خطي بالنسبة للمتغيرات التي يتكون منها و لكن خطي بالنسبة لمعاملات المتغيرات المستقلة التي يتكون منها النموذج.

-يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفي هذا المبحث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى تقديم الصياغة الرياضية للنموذج وتقديره، وفي المطلب الثاني إلى تشخيص جودة توفيق النموذج، وفي المطلب الثالث الي دراسة المشاكل القياسية للنموذج الدراسة.

المطلب الأول: الصياغة الرياضية للنموذج و فرضياته الأساسية

ونتناول هذا المطلب من خلال مايلي:

أولاً: كتابة الصياغة الرياضية للنموذج الخطي

يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين X_i و Y_i على الشكل:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i, \quad i = 1 \dots n$$

حيث: Y_i يسمى بالمتغير المفسر أو التابع و X_i بالمتغير المفسر أو المستقل، β_0 و β_1 هما معلما النموذج.

أما ε_i فيمثل الخطأ في تفسير Y_i ، ومنه يمكن كتابته انطلاقاً من العلاقة:

$$\varepsilon_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i$$

ويرجع وجود حد الخطأ إلى عدة أسباب منها:

- ❖ إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.
- ❖ الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.
- ❖ حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

ويترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث أخطاء تحديد تتمثل فيما يلي:

- ❖ تحديد خاطئ للمتغيرات المستقلة: ويتمثل ذلك في إغفال متغيرات مستقلة هامة في نموذج الانحدار المراد تقديره، أو احتواء هذا النموذج على متغيرات مستقلة غير هامة.
- ❖ تغير معاملات الانحدار: إن معاملات الانحدار قد لا تظل ثابتة أثناء الفترة الزمنية التي تم تجميع البيانات عنها.
- ❖ العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمستقل قد تكون غير خطية.

ثانيا: الفرضيات الأساسية النموذج

أ. **الفرضية الأولى:** الأمل الرياضي للأخطاء معدوم: $E(\varepsilon_i) = 0$ ، وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير Y ، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي مساويا للصفر: $E(\varepsilon_i) = 0, \forall i = 1 \dots n$

ب. **الفرضية الثانية:** تجانس (ثبات) تباين الأخطاء Homoscedasticity: وهو ما يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت، ونعبر عنها رياضيا بالكتابة:

$$Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2, \quad \forall i = 1 \dots n$$

ج. **الفرضية الثالثة:** عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء: بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0, \quad \forall i \neq j, \quad i, j = 1 \dots n$$

د. **الفرضية الرابعة:** تتعلق بقيم المتغير المستقل X_t ، تتمثل في أن المعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير المتغير التابع Y_t ، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم، أي مهما يكن حجم العينة n : يكون المقدار¹¹:

$$(1/n) \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 \neq 0, \quad \text{أي أن الأخطاء تكون مستقلة عن } X_t$$

$$Cov(X_i, \varepsilon_i) = 0, \quad \forall i = 1, \dots, n$$

¹ د، تومي صالح، دراسة في الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، جزء الاول، 2011، ص 38

المطلب الثاني: تقدير النموذج واختبار معلماته

ونتناول في هذا المطلب مايلي:

أولاً: تقدير النموذج

سنرمز فيما يلي إلى القيمة المقدرة لـ Y_i (الحقيقية) بـ $\hat{Y}_i$:

عند سحب عينة مكونة من n ثنائية $(X_1, Y_1), \dots, (X_n, Y_n)$ يكون التساؤل حول الخط الذي يعبر بكيفية عن العلاقة: $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i$ ولذلك يجب تقدير المعاملين β_0 و β_1 . فعند تمثيل ثنائيات المشاهدات في بيان يظهر لنا تشتت هذه المشاهدات، يكون هدفنا هو البحث عن تصحيح يعبر تعبيراً جيداً عن العلاقة أعلاه. في هذه الحالة نقترح طريقة المربعات الصغرى.

ثانياً: اختبار المعنوية الإحصائية للمعامل

1 - اختبار معنوية كل معلمة على حدى:

قد يكون النموذج المبني من طرفنا صحيحاً أو غير صحيح، وتثبت صحته من خلال اختبار، ويتم ذلك بواسطة رفض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر أو أي عدد آخر، وتسمى فرضية العدم H_0 ، وما دامت العلاقة بين Y و X على أساس النموذج الخطي، فإن انعدام هذه العلاقة يعني بأن خط انحدار المجتمع هو عبارة عن خط أفقي، أي وبما أن الافتراض H_0 خاضع للاختبار، فإنه لا يكون بالضرورة صحيحاً، الأمر الذي يتطلب منا وضع فرض بديل. وفي حالة معرفة إشارة β_0 مسبقاً من النظرية الاقتصادية فإن الافتراض البديل يكون (أو)، وإذا طلب منا اختبار الفرضية:

$$H_0: \beta_1 = 0 \text{ (فرضية العدم)}$$

$$\text{ضد: } H_1: \beta_1 \neq 0 \text{ (الفرضية البديلة)}$$

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\widehat{\sigma_{\beta_1}}}$$

$$\text{نكتب: } t_c = \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\widehat{\sigma_{\beta_1}}} \text{ وهي القيمة المحسوبة.}$$

- ما دما نختبر فرضية العدم، نكتب: $t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\widehat{\sigma_{\beta_1}}}$ ، حيث نقبل H_0 بمستوى معنوية $(\alpha\%)$ إذا كانت: $\left| \frac{\hat{\beta}_1}{\widehat{\sigma_{\beta_1}}} \right| \leq t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$ ففي هذه الحالة، المعلم β_1 ليس له معنوية إحصائية أي يساوي معنوياً الصفر حيث $t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$ مأخوذة من جدول التوزيع t (ستودنت) وتسمى بالقيمة الجدولة، ونرفض H_0 بمستوى

معنوية ($\alpha\%$) إذا كانت: $\left| \frac{\widehat{\beta}_1}{\sigma_{\widehat{\beta}_1}} \right| > t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$ أي المعلم β_1 ليس له معنوية إحصائية فهو يختلف معنويًا عن الصفر. نقوم بنفس الاختبار مع الثابت β_0 . إضافة إلى ذلك، عندما يكون حجم العينة كبيرًا ($n > 30$) فينبغي استعمال التوزيع الطبيعي ويمكن أخذ القيمة الحرجة $z_{\alpha/2}$ وذلك بحساب المساحة المظلة للتوزيع الطبيعي.¹

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

إن اختبار معنوية (أثر) المتغير Y_i ($H_0: \beta_1 = 0$) يمكن أن يكون في شكل توزيع *Fichier*، حيث لدينا التوزيع الطبيعي المعياري:

$$\widehat{\beta}_1 \sim N\left(\beta_1, \frac{\sigma_\varepsilon^2}{\sum x_i^2}\right) \Rightarrow \frac{\widehat{\beta}_1 - \beta_1}{\sigma_\varepsilon / \sqrt{\sum x_i^2}} \sim N(0,1)$$

يمكن استنتاج أن:

$$\frac{(\widehat{\beta}_1 - \beta_1)^2}{\sigma_\varepsilon^2 / \sum x_i^2} \sim \chi^2(1)$$

وما دام $\left(\frac{RSS}{\sigma_\varepsilon^2}\right) \sim \chi^2(1)$ ومستقل توزيعيًا عن $\widehat{\beta}_1$ ، فإنه بناءً على تعريف التوزيع *F* نجد:

$$\frac{\chi^2(1)/1}{\chi_{(n-2)}^2/(n-2)} = \frac{(\widehat{\beta}_1 - \beta_1)^2 \sum x_i^2}{\sum \varepsilon_i^2 / (n-2)} = \frac{(\widehat{\beta}_1 - \beta_1)^2 \sum x_i^2}{\widehat{\sigma}_\varepsilon^2} \sim F_{1, n-2}$$

وإذا كانت الفرضية $\beta_0: \beta_1 = 0$ صحيحة ينتج أن:

$$F = \frac{\widehat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{\sum \varepsilon_i^2 / (n-2)} = \frac{(n-2) \widehat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{RSS} \sim F_{1, n-2}$$

واعتمادًا على النتائج السابقة يمكن كتابة الصيغة السابقة من الشكل:

$$F = \frac{\widehat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{RSS / (n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS / (n-2)} \sim F_{1, n-2}$$

ونقول أننا نرفض $\beta_0: \beta_1 = 0$ بمستوى معنوية ($\alpha\%$) إذا:

¹ د. فارس عياد شاكر، عزت فتاوي، مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي، دار العلم والنشر وتوزيع بالفيوم، ص 115.

$$F_{1,n-2} = \frac{\widehat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} > F_{1,n-2}$$

حيث أن $\alpha_{(1,n-2)}$ هي القيمة المجدولة، وتؤخذ من جداول توزيع F ، وتقبل الفرضية H_0 إذا حدث العكس أي:

$$F_{1,n-2} = \frac{\widehat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \leq F_{1,n-2}$$

وبالمقارنة مع التوزيع t نجد العلاقة التالية:

$$\frac{\widehat{\beta}_1 \sqrt{\sum x_i^2}}{\sqrt{RSS/(n-2)}} = \left(\frac{\widehat{\beta}_1}{\widehat{\sigma}_\varepsilon / \sqrt{\sum x_i^2}} \right)^2 \sim [t_{n-2}]^2 \sim F_{\alpha,(1,n-2)}$$

ولإيجاد العلاقة الخاصة بالتوزيعين F و t معامل التحديد نعود للعلاقة:

$$R^2 = r^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

ومنه نكتب: $ESS = R^2 \cdot TSS = R^2 \cdot \sum y_i^2$

$$RSS = (1 - R^2) \cdot TSS = (1 - R^2) \cdot \sum y_i^2$$

ولنعوض ذلك في العلاقة:

$$F = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \sim F_{1,n-2}$$

فنجد:

$$F = \frac{R^2/1}{(1 - R^2)/(n-2)} = \frac{R^2}{(1 - R^2)} \cdot (n-2) \sim F_{1,n-2}$$

3- تشخيص جودة توفيق النموذج:

تساعد البواقي $\widehat{\varepsilon}_i$ على قياس مدى تمثيل المعادلة المفروضة في النموذج لمشاهدات العينة، حيث أن القيمة الكبيرة للبواقي تعني بأن التمثيل يكون غير جيد والقيمة الصغيرة لها تعني تمثيلاً جيداً للنموذج، إن المشكلة في استعمال البواقي كمقياس لجودة التوفيق هو أن قيمة البواقي تعتمد على المتغير التابع Y_i ، الذي نعرفه حول وسطه انطلاقاً من الشكل رقم (1) كما يلي:

$$Y_i = \hat{Y}_i + \hat{\varepsilon}_i$$

$$Y_i - \bar{Y} = \hat{Y}_i - \bar{Y} + \hat{\varepsilon}_i$$

وبتربيع طرفي المعادلة أعلاه وجمعها بالنسبة لكل نجد:

$$\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2 = \sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 + \sum_i \hat{\varepsilon}_i^2$$

وتعهد هذه المعادلة مفيدة جدا لخدمة أغراضنا فيما يتعلق بقياس القدرة التفسيرية، ولذا من المهم أن نفحص بعناية معنى كل حد من حدودها:

❖ $\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2$ هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير Y: Total Sum of Squares (TSS)

❖ $\sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$ هو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة: Explained Sum of Squares (ESS)

❖ ويبقى الحد الأخير $\sum_i \hat{\varepsilon}_i^2$ الذي هو مجموع مربعات البواقي: Residual Sum of Squares (RSS)

نعيد صياغة المعادلة السابقة على: $TSS = ESS + RSS$

$$1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$$

وعليه نعرف معامل التحديد $r^2 = R^2$ كما يلي:

$$R^2 = r^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

ويمكن حساب R^2 كالآتي:

$$R^2 = \frac{\sum (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2} = 1 - \frac{\sum \hat{\varepsilon}_i^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}$$

ويعتبر R^2 من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمناً أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الآخر.

معامل التحديد معرف وينتمي إلى المجال التالي:¹

¹ د، سحر فتح الله، حسين علي بخيت، الاقتصاد القياسي، دار النشر اليازوري، الأردن، 2008، ص 87

$$0 \leq R^2 \leq 1$$

$$\sum (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 \leq \sum (Y_i - \bar{Y})^2 \Rightarrow \frac{\sum (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2} \leq 1 \Rightarrow R^2 \leq 1$$

لأن:

$$\left. \begin{array}{l} \sum (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 \geq 0 \\ \sum (Y_i - \bar{Y})^2 > 0 \end{array} \right\} \Rightarrow R^2 \geq 0$$

لما يأخذ R^2 أكبر قيمة وهي 1، أي عندما تقع كل نقاط الملاحظات (Y_i, X_i) على الخط المقدر

المتغير التابع والمستقل. $\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$ ، فالقدرة التفسيرية للنموذج عالية جداً، أي هناك جودة في التوفيق والارتباط بين

أما إذا كان R^2 يأخذ أصغر (أسوأ) قيمة له وهي الصفر، فليس هناك جودة في التوفيق والارتباط بين المتغير التابع والمستقل أي ليس للنموذج قدرة تفسيرية على الإطلاق ويعود ذلك إلى سببين، إما العلاقة الموجودة بين المتغيرين هي غير خطية أو غياب السببية بينهما.¹

المطلب الثالث: اختبارات المشاكل القياسية للنموذج

تظهر المشاكل القياسية عند اختلال فرضيات طريقة المربعات الصغرى للتقدير بحيث أن مكوناتها تصبح لا تتميز بخاصية Blue عن هنا فهي تبرز مشكلة دقة التقدير التي يتوجب على الباحث المستخدم للأسلوب القياسي معالجتها، وتتمثل المشاكل القياسية في ثلاثة عناصر أساسية:

- مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrélation).
- مشكلة عدم تجانس تباين المتغير العشوائي (Heteroscedasticity).
- دراسة التوزيع الطبيعي للأخطاء (بواقي التقدير).

1- مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrélation):

من بين أحد الفرضيات الكلاسيكية لطريقة المربعات الصغرى هو استقلال الأخطاء العشوائية عن بعضها البعض أي عدم وجود ارتباط بين الأخطاء في الفترة t_1 أو t_2 ... الخ، وعند إخلال هذه الفرضية

¹ د، سحر فتح الله، حسين علي بخيت، مرجع سبق ذكره، ص 87.

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي أي الارتباط بين قيم نفس المتغير $U_t = F(U_{t-1}, U_{t-2} \dots U_{t-n})$ حيث $t=1,2,\dots,n$.

1-1- اختبارات عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي:

هناك العديد من الاختبارات الإحصائية التي يمكن من خلالها إثبات وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من عدمه نذكر منها مايلي:

- استخدام اختبار DW دارين واتسن:

يستخدم اختبار دارين واستن في حالة العينات الصغيرة $n < 30$ ولا يقل عدد مفرداتها (عدد المشاهدات) عن 6 حتى يمكن إجراء الاختبار وللحصول على القيمة المصحوبة لهذا الاختبار يقترح دارين واستن استخدام العلاقة الإحصائية التالية:

$$D_w = \frac{\sum (e_t - e_{t1})^2}{\sum^2 e_t}$$

تحت فرضية: لا يوجد ارتباط ذاتي $H_0: p = 0$

يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى $H_1: p \neq 0$

ثم يتم مقارنة القيمة المحسوبة (DW) مع القيمة المجدولة ليتم رفض أو قبول وجود الارتباط الذاتي مع العلم أن جدول (DW) تأخذ بعين الاعتبار كل المفردات (n) وعدد المتغيرات (k-1) ومستوى المعنوية (α).

كما أن القيمة الجدولية في هذه الحالة عبارة عن قيمتين أحدهما (d_l) وهي القيمة الصغرى (LowerLimit) والأخرى (d_u) وهي القيمة العليا (UpperLimit)، ثم تتم المقارنة حسب الجدول التالي:¹

¹ سحر فتح الله، حسين علي بخيت، مرجع سبق ذكره، ص 198

الجدول رقم (1/3): تحديد قرار وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي

الحالة	قيمة DW المحسوبة	القرار
1	$(4 - d_l) < (DW) < 4$	ارتباط ذاتي سالب
2	$(4 - d_u) < (DW) < (4 - d_l)$	حالة عدم التأكد من وجود ارتباط ذاتي
3	$2 < (DW) < (4 - d_l)$	لا يوجد ارتباط ذاتي قبول $H_0: p = 0$
4	$d_u < DW < 2$	لا يوجد ارتباط
5	$d_u < DW < d_l$	حالة التأكد
6	$0 < DW < d_l$	ارتباط ذاتي موجب

المصدر: محمد شيخي، طرق و الاقتصاد القياسي محاضرة و تطبيقات، الحامد، الجزائر، ط1، 2011، ص114 .

بعد التأكد من وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء بتطبيق اختبار (DW) يتم حساب معامل الارتباط حيث توجد علاقة تقريبية لحساب هذا المعامل من خلال إحصائية DW كما يلي:

$$P^1 = 1 - \left(\frac{DW}{2} \right)$$

ومن خلال هذه العلاقة يمكن استنتاج مايلي:

إذا كانت قيمة DW تساوي 2 فإن معامل الارتباط يساوي الصفر $P^1 = 0$ مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

إذا كانت قيمة DW تتراوح بين 0 و 2 أي $(0 \leq DW < 2)$ ، فإن الارتباط الذاتي يكون موجب $(1 = 1)$ ويكون ارتباط ذاتي موجب تام عند $(DW = 0)$.

- استخدام اختبار Breusch_Godfrey BG عند الرتبة أعلى:

سبق وأن تطرقنا إلى أن الارتباط الذاتي من الدرجة أعلى يعني أن يكون الخطأ العشوائي في الفترة الحالية (t) مرتبطا على الأخطاء العشوائية في الفترات السابقة $(1, t-2, t-1, \dots)$ ، أي أن:¹

$$U_t = P_1 U_{t-1} + P_2 U_{t-2} + \dots + P_m U_{t-m} + \sum t$$

¹ د، محمد شيخي، طرق و الاقتصاد القياسي محاضرة و تطبيقات، الحامد، الجزائر، ط1، 2011، ص114

حيث m : هي رتبة الارتباط الذاتي.

وتوجد عدد اختبارات تستخدم للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة أعلى عن الرتبة الأولى أبسطها اختبار Breusch_Godfrey بحيث تتلخص خطوات هذا الاختبار كما يلي:

*تقديم معادلة الانحدار بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على بواقي التقدير.

*تحديد الانحدار المساعد أو ما تسمى بالمعادلة الوسيطة التالية:

$$\sum_{t=1}^1 t = B_0 + B_1 X_u + \dots + B_n X_{nt} + P_1 \sum_{t=1}^1 t - 1 + P_2 \sum_{t=2}^2 t - 2 + \dots + P_m \sum_{t=1}^1 t - m + V_t$$

*ثم حساب معامل التحديد (R^2) لهذه المعادلة.

*حساب إحصائية (L_m) باستخدام العلاقة $L_m = (n - m) \times R^2$.

وهذه الإحصائية تتبع توزيع اكس مربع X^2 بدرجة حرية m ويتم اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: P_1 = P_2 = P_3 = \dots = P_m \\ H_1: P_1 = P_2 = P_3 = \dots \neq P_m \end{cases}$$

يتم اتخاذ القرار بمقارنة $(n - m) \times R^2$ مع القيمة الموجبة جداول X^2 عند مستوى المعنوية 5% فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص عن استقلالية الأخطاء ونقبل الفرضية البديلة التي تتغير بأنه يوجد (ارتباط ذاتي بين الأخطاء).

2- اختبارات عن وجود مشكلة عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء:¹

يتم الكشف عن عدم تجانس تباين الأخطاء بواسطة عدة اختبارات منها اختبار وايت بحيث أن هذا الاختبار لا يعتمد على وجود فرضية التوزيع الطبيعي كما أنه يصلح للعينات الكبيرة فقط ويمكن تقديم خطوات هذا الاختبار كما يلي:

_نقوم بتقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على البواقي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \dots + \beta_n X_{nt} + U_t$$

_تحديد الانحدار المساعد أو ما تسمى بالمعادلة الوسيطة التالية:

¹ محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، 114

$$\varepsilon_t^1 = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \dots + \beta_n X_{nt} + P_1 \varepsilon_{t-1}^1 + P_2 \varepsilon_{t-2}^1 + \dots + P_m \varepsilon_{t-m}^1 + V_n$$

حساب معامل التحديد (R^2) لهذه المعادلة ثم نخرجه في حجم العينة (n) فنحصل على: $n \times R^2$

نقوم باختبار فرضية العدم في مواجهة الفرضية البديلة والتي مفادها أنه إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لتوزيع إكس مربع (X^2) عند مستوى المعنوية 5% ودرجة الحرية

$m - 1(X_{m-1}^2, \alpha)$ نرفض فرضية العدم ومنه وجود مشكلة عد إثبات تجانس تباين الخطأ العشوائي.

أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المدرجة لتوزيع إكس مربع فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ثبات تجانس تباين الأخطاء.

3- استخدام اختبار جاك بير (Jaque_Berra) لدراسات التوزيع الطبيعي للأخطاء :

لاختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت توزيعاً طبيعياً أم لا استخدام اختبار جاك بير (Jaque_Berra) ونحصل على هذا الاختبار بالاستعانة برنامج Eviews الذي يلخص جميع المقاييس الإحصائية مثل الحاسبي (Mean) الاستواء (Skcwness) والتفلطح (Kurtosis) بحث أن مقياس الاستواء والتفلطح يقيسان التوزيع الطبيعي كذلك.

ولإجراء اختبار جاك بير نحتاج إلى قيمة خارجة للمقارنة عند مستوى المعنوية 5% ورجتي الحرية من توزيع اكس مربع (X^2) للفرضية الأساسية التي يكون التوائها أقل أو يساوي الصفر ونفلطحها يساوي 3 تقريباً وهي تساوي القيمة 1.5.99¹

¹ محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة (2000-2020)

من خلال هذا المبحث تطرقنا إلى دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة (2000-2020) وهذا بعرض نتائج مختلف الاختبارات وتحليلها.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

ونتناول في هذا المطلب التعريف بمتغيرات الدراسة وعرض البيانات المستخدمة وتحديد الفترة الزمنية.

-**المتغير التابع:** الميزان التجاري والذي يشكل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمتها الواردات والذي يرمز له بالرمز (Y) والذي يمثل الأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

-**المتغير المستقل:** هو سعر الصرف الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى والذي يرمز له بالرمز (X_i) والذي يمثل عملة محلية مقابلة الدولار الأمريكي متوسط الفترة.

الجدول رقم (2/3): بيانات الميزان التجاري و سعر الصرف من 2000 إلى 2020.

السنوات	الميزان التجاري (مليون دولار)	سعر الصرف (1 دولار = دج)
2000	11659993782	75,2597917
2001	8032388785	77,2150208
2002	5605029499	79,6819
2003	9753990568	77,394975
2004	12292180470	72,06065
2005	23871595591	73,2763083
2006	31470235359	72,6466167
2007	29962483620	69,2924
2008	32938441814	64,5828
2009	-797232936,1	72,6474167
2010	11320673245	74,3859833
2011	20205189620	72,9378833
2012	17511024556	77,5359667
2013	5891959520	79,3684
2014	-3076729669	80,5790167
2015	-22160843925	100,691433
2016	-22693960606	109,443067
2017	-17106552044	110,973017
2018	-11094929576	116,593792
2019	-11018519760	119,353558
2020	-14268383490	126,7768

الوحدة: مليون دولار

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي.

المطلب الثاني: تقدير النموذج واختبار معلماته

ستناول في هذا المطلب كتابة الصيغة الرياضية للنموذج وتقييمه من خلال اختبار معنوية معالمه واختبار جودة التوفيق.

جدول رقم (3/3): تقدير النموذج باستخدام نموذج Eviews 09.

Dependent Variable: BALANCE

Method: Least Squares

Date: 06/08/22 Time: 19:20

Sample: 2000 2020

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCHANGE	-7.56E+08	1.14E+08	-6.625573	0.0000
C	7.06E+10	1.00E+10	7.036224	0.0000
R-squared	0.697925	Meandependent var	5.63E+09	
Adjusted R-squared	0.682026	S.D. dependent var	1.73E+10	
S.E. of regression	9.76E+09	Akaike info criterion	48.93102	
Sumsquaredresid	1.81E+21	Schwarz criterion	49.03050	
Log likelihood	-511.7757	Hannan-Quinn criter.	48.95261	
F-statistic	43.89822	Durbin-Watson stat	0.898088	
Prob(F-statistic)	0.000002			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

من خلال نتائج مخرجات برنامج Eviews 9 ومن الجدول رقم (3-3) نلاحظ أن إشارة المعامل الثابت موجبة كما أن إشارة المتغير المستقل سعر الصرف سالبة، وبالتالي نستطيع أن نقدر نموذج الدراسة كما يلي:

$$y^{\wedge} = \alpha^{\wedge} + B^{\wedge} Xi$$

$$y^{\wedge} = 7.06 - 7.56 Xi$$

كما يمكن من خلال النتائج المتحصل عليها اختبار معنوية النموذج بإعطاء التفسير الإحصائي والاقتصادي لمعالم النموذج كما يلي:

1- التفسير الاقتصادي:

من خلال نتائج الجدول رقم (3-3) نلاحظ أن قيمة المعامل الثابت جاء موجب بقيمة 7.06 وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، كما نجد أن قيمة المعامل المتغير المستقل جاء سالبا بقيمة -7.56 وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أي أن كل تغير في المتغير Xi بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى تغير في المتغير Yi بمقدار -7.569 وحدة نقدية وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

2- التفسير الإحصائي للمعالم:

2-1-دراسة المعنوية الفردية للنموذج باختيار ستودنت:

- من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول 3-3 نلاحظ أن المعامل الثابت جاء معنوي إحصائياً لان احتمالاه إحصائية ستودنت أقل من مستوى المعنوية 5%.
- كما نلاحظ من نفس الجدول أن المتغير المستقل سعر الصرف جاء معنوياً إحصائياً لان احتمالاه إحصائية ستودنت أقل من مستوى المعنوية 5%.

2-2-دراسة المعنوية الكلية للنموذج باختبار فيشر:

نلاحظ من خلال نفس الجدول أن إحصائية فيشر أقل من مستوى المعنوية 5% وعليه نقول بأن النموذج ككل معنوي.

3- معامل التحديد المصحح ($Adjusted R - Squared$):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) أن قيمة معامل التحديد المصحح بلغت 0.68 وهذا يدل على جودة توفيق النموذج وقدرته على تفسير المتغير التابع (الميزان التجاري) حيث أن المتغير المستقل سعر الصرف يفسر 68% من التقلبات في الميزان التجاري في حين أم النسبة المتبقية وهي 32% تعود للمتغيرات أخرى التي لم تدخل في النموذج والتي بإمكانها أن تفسر هذه الظاهرة.

الملاحظ من خلال النتائج أن معالم النموذج معنوية وإشاراته توافق إشارات مع النظرية الاقتصادية، وهو ما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية واقتصادية.

المطلب الثالث: اختبارات المشاكل القياسية لتشخيص جودة النموذج

بعد دراسة معنوية النموذج إحصائياً سنقوم في هذا المطلب بالقيام بمختلف الاختبارات لتقييم النموذج من الناحية القياسية.

1 - اختبار DW دارين واتسن:

بناءً على هذه الفرضيتين: عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي

$$\begin{cases} H_0: P = 0 \\ H_1: P \neq 0 \end{cases}$$

ومن خلال الجدول رقم (3-3) أن قيمة إحصائية DW دارين واتسن بلغت 0.89 تقع في منطقة الشك وهذا يدل على عدم التأكد من وجود ارتباط أم لا وللتأكد سنقوم باختبار LM Test.

2- اختبار Breusch_Godfrey LM Test:

جدول رقم (4/3): اختبار LM باستخدام نموذج Eviews 09.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.801930	Prob. F(2,17)	0.0622
Obs*R-squared	7.580895	Prob. Chi-Square(2)	0.0226

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 06/08/22 Time: 19:22

Sample: 2000 2020

Included observations: 21

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCHANGE	22603377	1.05E+08	0.214546	0.8327
C	-1.86E+09	9.14E+09	-0.203117	0.8415
RESID(-1)	0.721287	0.233307	3.091581	0.0066
RESID(-2)	-0.314601	0.254198	-1.237621	0.2327
R-squared	0.760995	Meandependent var		-9.63E-06
Adjusted R-squared	0.248229	S.D. dependent var		9.51E+09
S.E. of regression	8.25E+09	Akaike info criterion		48.67366
Sumsquaredresid	1.16E+21	Schwarz criterion		48.87261
Log likelihood	-507.0734	Hannan-Quinn criter.		48.71683
F-statistic	3.201287	Durbin-Watson stat		2.159868
Prob(F-statistic)	0.049801			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

يستخدم اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* تكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي (*autocorrelation*) في بواقي معادلة الانحدار، حيث نجد:

$$e_t = P_1 e_{t-1} + P_2 e_{t-2} + \dots + P_m e_{t-m} + \varepsilon_t$$

t : حد الخطأ العشوائي وهو يرتبط بحدود الخطأ العشوائي للفترة السابقة وإلى غاية الفترة m وقد تم وضع فرضيتين لهذا الاختبار:

-الفرضية العدمية: غياب ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي:

$$H_0: P_1 = \dots P_m = 0$$

-الفرضية البديلة: وجود ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي:

$$H_1: P_1 \neq \dots P_m = 0$$

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة بلغت قيمتها 4.80 باحتمال يساوي 0.062 وهو أكبر من مستوى المعنوية (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

3 - اختبارات عن وجود مشكلة عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء:

جدول رقم (5/3): اختبار Heteroscedasticity باستخدام نموذج Eviews 09.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.056399	Prob. F(2,18)	0.9453
Obs*R-squared	0.130778	Prob. Chi-Square(2)	0.9367
Scaled explained SS	0.054958	Prob. Chi-Square(2)	0.9729

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/08/22 Time: 19:22

Sample: 2000 2020

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.25E+20	7.83E+20	0.414348	0.6835
EXCHANGE^2	2.88E+16	9.01E+16	0.319323	0.7532
EXCHANGE	-5.36E+18	1.72E+19	-0.312010	0.7586
R-squared	0.006228	Meandependent var	8.62E+19	
Adjusted R-squared	-0.104192	S.D. dependent var	8.95E+19	
S.E. of regression	9.40E+19	Akaike info criterion	94.94906	
Sumsquaredresid	1.59E+41	Schwarz criterion	95.09828	
Log likelihood	-993.9652	Hannan-Quinn criter.	94.98145	
F-statistic	0.056399	Durbin-Watson stat	1.348367	
Prob(F-statistic)	0.945328			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

لاختبار مشكلة عدم تباين تجانس الخطأ للنموذج المقدر تم تنفيذ اختبار white، وقد تم وضع فرضيتين لهذا الاختبار:

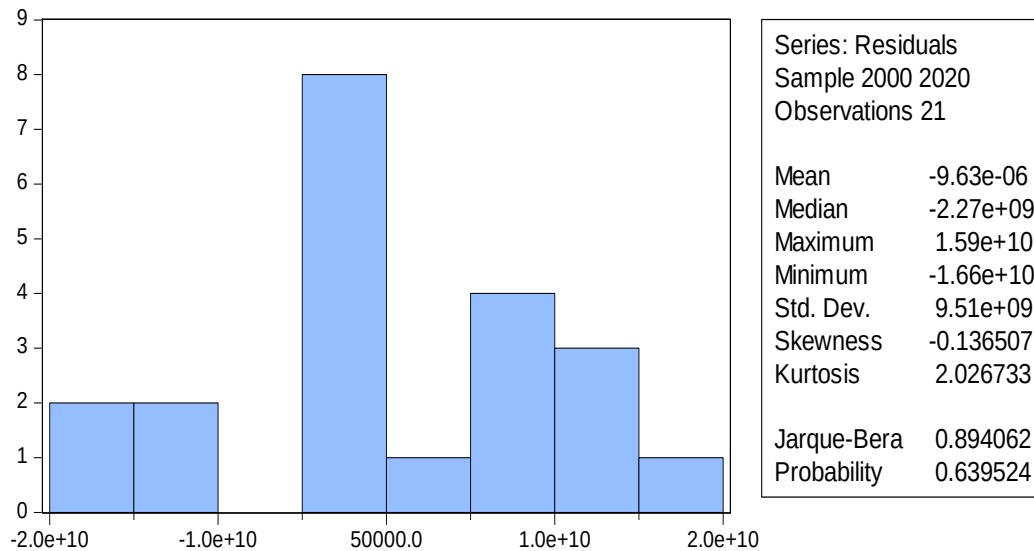
-الفرضية العدمية: عدم وجود مشكلة تجانس تباين الأخطاء: H_0

-الفرضية البديلة: وجود مشكلة تجانس تباين الأخطاء: H_1

من خلال نتائج الدراسة نلاحظ من الجدول رقم (4) أن احتمال إحصائية فيشر والتي تقدر بـ 0.94 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود مشكلة تجانس تباين الأخطاء.

4- استخدام اختبار جاك بير (Jaqu_Berra) لدراسات التوزيع الطبيعي للأخطاء :

جدول رقم (6/3): اختبار جاك بير (Jaqu_Berra) باستخدام نموذج Eviews 09.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 09.

تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبار Jaqu-Bera الذي جاء به كل من Jaqu et bera سنة 1987 والذي يعتمد على التقلطح Kutosis والتناظر Skewness حيث يتم اختبار الفرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي أي أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

-من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jaqu-bara قد بلغت 0.89 وأن احتمال إحصائية (Jaqu-bara) يساوي 0.639 وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي وبالتالي عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للأخطاء.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020) فقد أكدت كل النتائج والاختبارات في المقاييس الإحصائية والاقتصادية أن النموذج المعنوي وعدم وجود مشاكل قياسية، فهو مقبول إحصائياً وقياسياً ويمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة.



الخاتمة

الخاتمة

إن سعر الصرف يعتبر المرآة التي تعكس المركز التجاري لأي دولة حيث تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث انه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، الذي يتم تحديده عن طريق آلية العرض والطلب وأما بتدخل السلطات النقدية.

وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية معرفة العوامل المؤثرة عليه ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت آراء والنظريات في تفسيريه وتحديد مؤثراته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم الأسعار في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي ترتبت على تغيير هذا المعدل على الدخل والإنتاج، ومؤثر أسعار الاستهلاك ، فضلا عن تأثيره على الميزان التجاري من تدفقات التجارة بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات وهذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في سعر العملة أو في انخفاض في سعرها ولكل من هذه التغيريين تأثيره على الميزان التجاري ومؤثرا اقتصادية أخرى.

وفي إطار تسوية المعاملات والصفقات الدولية الناشئة عن مختلف العلاقات الاقتصادية الدولية الجزائرية يواجه الميزان التجاري الجزائري مشكلة تتمثل في أن نسبة كبيرة من واردات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي وهذا بسبب التركيز السلعي للصادرات، إذا يعتمد قطاع الصادرات بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات ومن المثير للاهتمام أن أغلب واردات الجزائر لمنطقة الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للجزائر وهذا ما جعله عرضة لمخاطر تقلبات الصرف وخاصة انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو مما يوسع الهوة فالجزائر أمام مشكلة الفرق حيث سيتكبد الميزان التجاري خسائر معتبرة عند انخفاض قيمة الدولار لهذا يجب على الجزائر تنويع واردتها من عدة دول وهذا ما شهدناه خلال هذا العقد زيادة التعاملات التجارية مع الصين.

و من خلال دراستنا توصلنا إلا أنه توجد علاقة عكسية بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري وما يمكن استنتاجه أيضا إن أي ارتفاع في أسعار البترول تؤدي لتحسن في رصيد الميزان التجاري.

أولاً: إجابة الإشكالية:

يتبين لنا أن لسعر الصرف دور في التأثير على الميزان التجاري لكنه ليس بالغ الأهمية بدرجة كبيرة في حالة الجزائر وهذا راجع لأن جل صادرات الجزائر غالبها من المحروقات

ثانياً: اختبار الفرضيات:

-يعتبر سعر الصرف مؤثر اقتصادي هام لمعرفة وضعية الاقتصاد محليا وخارجيا، وهي فرضية صحيحة حيث يمثل سعر الصرف نسبة التبادل بين النقد الأجنبي ووحدة النقد الوطنية.

-صحة الفرضية الثانية: التي تعتبر الميزان التجاري مرآة الاقتصاد لأي دولة فهي صحيحة فهو يبين حالة البلدان الاقتصادية.

- فيما يخص الفرضية الثالثة: فأن تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري تعد هذه الفرضية صحيحة.

ثالثاً: نتائج الدراسة:

✓ في ظل نظام حرية سعر الصرف تتحدد أسعار الصرف بواسطة قوى العرض والطلب باعتبار العملة سلعة.

✓ حقق الميزان التجاري خلال السنوات السابقة فوائض متتالية فترة الدراسة إلا أنها لا تدل على تحسين الاقتصاد الجزائري، لان هذه الفوائض ترتبط بارتفاع أسعار المحروقات، وهو ما يبرر العجز الذي يشهده خلال السنوات السابقة نتيجة انخفاض النفط.

✓ تركيز الجزائر على الصادرات النفطية، يجعلها عرضة لجملة من المخاطر والتي من بينها مخاطر تقلبات أسعار النفط.

رابعا: توصيات واقتراحات:

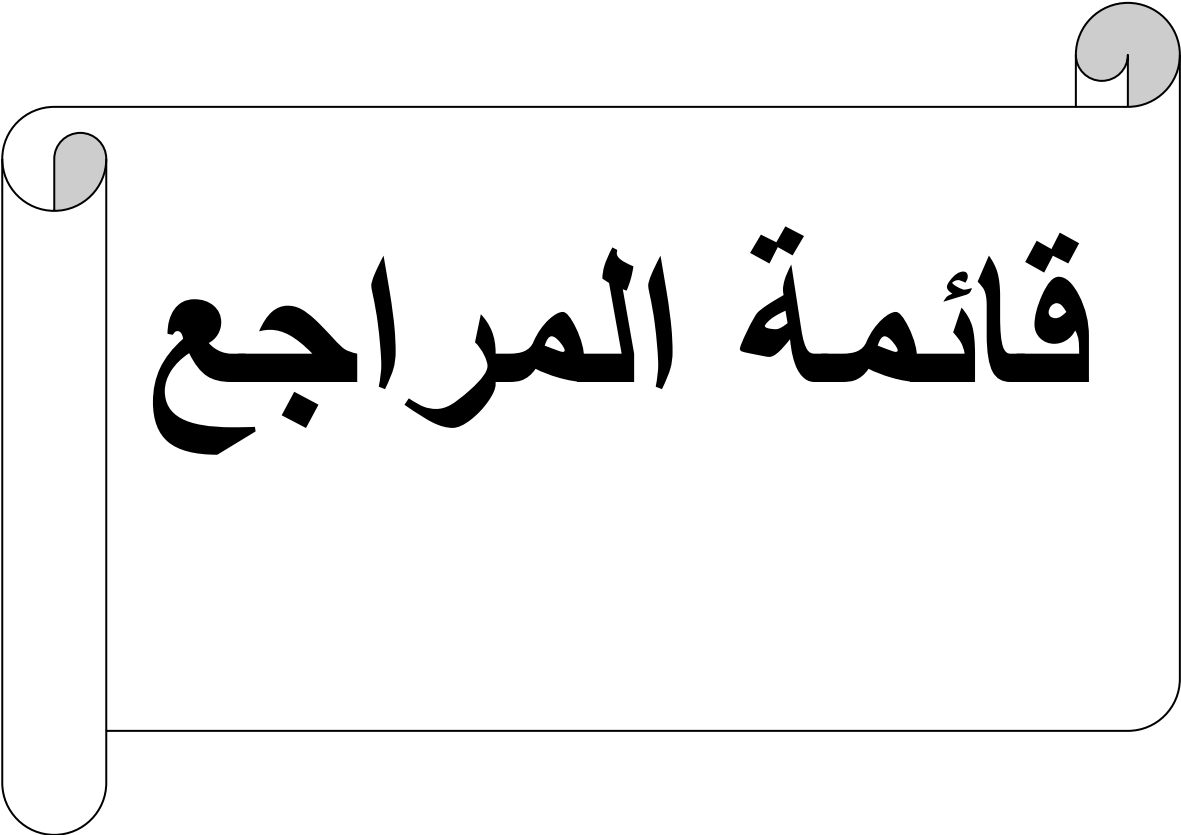
- تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات من خلال إعادة إنعاش الاقتصاد الجزائري، والعمل على تنمية القطاعات الراكدة خصوصا القطاع السياحي وقطاع الخدمات.
- استغلال عوائد البترول باعتبارها المصدر الأساسي للعملة الصعبة لنهوض بالاقتصاد
- ترشيد الواردات والعمل على تخفيضها مع تشجيع الصادرات الغير نفطية.

- العمل على استغلال الطاقات المتجددة وتأهيل اليد العاملة لاكتساب الخبرة في التعامل مع تكنولوجيا هذا القطاع.
- جذب رؤوس الأموال والمستثمرين من خلال تسهيل المعاملات المالية والإدارية.
- تسيير حذر للاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة.

خامسا: آفاق البحث:

أخيرا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لمعالجة إشكاليات أخرى:

- دور الطاقات المتجددة في فتح آفاق اقتصادية.
- مدى نجاعة سياسة الحكومة الجزائرية في إنعاش الاقتصاد.



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار ثقافة، الأردن، 2007.
2. برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
3. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
4. بوخاري لحلو مرسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.
5. تقرير السنوي لبنك الجزائر، ميزان المدفوعات والوضعية المالية الخارجية لسعر الصرف، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2020.
6. تومي صالح، دراسة في الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، جزء الأول، 2011.
7. حسام داود، أيمن أبو خضير، وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الأردن، 2002.
8. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
9. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
10. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرية عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999.
11. سامي خليل، المرشد في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، ط 1، مصر، 2006.
12. سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
13. سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 1993.
14. سحر فتح الله، حسين علي بخيت، الاقتصاد القياسي، دار النشر اليازوري، الأردن، 2008.
15. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2008.

16. سيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصريين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.
17. السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2011.
18. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
19. عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
20. عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، النظريات والسياسات النقدية: سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2011.
21. عبد الرزاق الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار الياروزي العلمية، للنشر والتوزيع، ط العربية، عمان-الأردن، 2016.
22. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
23. عرفات تقي الدين الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص126.
24. فارس عياد شاكر، عزت فتاوي، مبادئ الاقتصاد القياسي و الرياضي، دار العلم والنشر وتوزيع بالفيوم.
25. فليح حسين خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الورق للنشر، ط 1، الاردن، 2004.
26. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
27. مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
28. محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
29. محمد شيخي، طرق و الاقتصاد القياسي محاضرة و تطبيقات، الحامد، الجزائر، ط1، 2011.
30. محمود علي الليثي، إسماعيل احمد الشناوي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 1997.
31. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب لطباعة والنشر، ط 1، 1997.

32. نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس لطباعة، مصر، 2006.
33. هندي أيمن محمد إبراهيم، نظام الصرف الأجنبي وآلية التوازن التلقائي، الأسبوع التاسع العلاقات النقدية والتمويل الدولي، مصر، 2006.
34. هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

ثانيا: الرسائل والاطروحات الجامعية

1. برنة عبد العزيز، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1999-2014، مذكرة ماجستير، فرع تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.
2. بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار/الاورو، دراسة قياسية (2000-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2012.
3. بوعبد الله لويظة، بوعرامة مفيدة، أثر تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري خلال (2000-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2018.
4. دحو بن عبيزة، سياسة سعر الصرف و النمو الاقتصادي دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016/2017.
5. دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ل.م.د، تخصص تجارة ولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.
6. عبد الجليل هجيرة، سمير بهاء الدين مليكي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، اطروحة دكتوراه في المالية و التجارة الدولية، جامعة تلمسان، 2012.
7. عبد الحق بوعتروس، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004.
8. عبدالوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015.
9. العمري سليا، اثر تقلبات الصرف في التضخم والميزان التجاري حالة الجزائر دراسة قياسية (1980-2018)، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2019.

10. قطوش بشرى، الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر، خلال الفترة (1990-2007)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005.
11. المراهي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري، المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015.
12. النجار محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
13. نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر (2005-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.
14. يحيوي نذير، انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشر أسعار الاستهلاك حالة الجزائر (1980-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2015.

ثالثا: المجلات والملتقيات

1. سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 07.
2. محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2001.
3. المعموري عامر عمران كاظم، الزبيدي رشيد عبود، أثر تقلبات أسعار الصرف على مؤشر العام لأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2011، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 12، د س.

رابعا: المواقع الالكترونية

1. تاريخ الإطلاع 20/05/2022 Famack.com/ar/algeria/economy-of-Algeria/